

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصاد

العنوان

أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري للفترة (1990-2015) دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر في علوم الاقتصاد

تخصص: نقود ومالية دولية

إشراف الأستاذ(ة):

❖ مكرودي سالم

إعداد الطالبين

❖ هجيسي سهام

❖ بوهنيبة راضية

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة محمد الصديق بن يحيى-قطب تاسوست-	الأستاذ(ة): قريشي العيد
مشرفاً ومقرراً	جامعة محمد الصديق بن يحيى-قطب تاسوست-	الأستاذ(ة): مكرودي سالم
مناقشاً	جامعة محمد الصديق بن يحيى-قطب تاسوست-	الأستاذة(ة): جليط الطاهر

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وعرفان

إذا كان هناك شكر فهو لله سبحانه وتعالى على توفيقنا لإتمام هذا العمل

كما نتقدم بجزيل الشكر والإحترام إلى الأستاذ المشرف "مكرودي سالم"

على قبوله الإشراف على إنجاز هذه المذكرة وعلى سعة صدره

وعلى حكمة توجيهاته وملاحظاته التي كانت نورا تسيّر على ضوئه خطوات البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

ولو بإبتسامة أو بجملة بسيطة في إتمام هذا العمل المتواضع

دون أن ننسى أيضا أساتذة كلية العلوم التجارية، الإقتصادية وعلوم التسيير

خاصة قسم علوم الأقتصادية على ما قدموه لنا طيلة فترة دراستنا بالجامعة؛

إهداء

أمي رمز المحبة والعطاء قيمة التضحية والوفاء، ماسحة الدمع والأحزان، منبع الرقة والحنان،
ربيع الحياة وقارب النجاة، وأخوة الذكريات، أطال الله في عمركم ومدد خطاكم؛
أبي بنوره مضيق طريقي فكان وصولي، وزرع في قلبي بسمه وبعث في فؤادي بهجة،
وكان مثلي الأعلى، أطال الله بعمركم ومدد الله خطاكم؛
إلى من جمعني بهم رحم واحد إخواني و أخواتي الأعزاء؛
إلى صديقاتي الدرب: لمياء، راضية، أمينة، عائشة؛
إلى صديقاتي الدارسة: سميرة، منية، حنان، سارة، مريم، نسيم؛
إلى من سيكون الشريك في الحياة " محمد أمين "
إلى زملائي وزميلاتي في الفوج 03؛

إلى جميع طلبة السنة الثانية ماستر تخصص نقود ومالية دولية دفعة 2016/2017
بل إلى كل من يملأ الأمل وتصبو نفسه إلى العلم و إلى كل أصحاب النفوس الطيبة؛
إلى أساتذتي المحترمين الذين كانوا عوناً لي طول مشوارتي الدراسي؛
إلى كل من جمعني بهم مدرجات الجامعة إلى كل الزملاء والزميلات طلبة
قسم العلوم الاقتصادية؛
إلى كل من تصفح أوراق هذا المذكرة من بعدي؛
إلى من حملتمو ذكرتي ولم تحملتمو مذكرتي.

سلام

إهداء

"ولئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا

ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد :

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم

والمعرفة إلى أعز إنسان في الوجود "أمي" الغالية أطل الله في عمرها؛

إلى من سعى جاهدا في لرعايتي وتربيتي وتعليمي وتوجيهي إلى من

هو رمز القوة والنقاء، إلى من هو قدوتي في التربية والأخلاق إلى "أبي" العزيز؛

إلى من جمعني بهم رحم وحد وشاركوني تفاصيل الحياة وأمضت معهم أسعد الأوقات

إلى دفةء البيت وسعادته إلى إخواني وأخواتي والبراعم؛

إلى زوجي العزيز "نبيل"، وابنني "ابراهيم الخليل"

إلى من شاركني العمل وله المحبة الخالصة "سهام"

إلى أصدقاء الدرب؛ إلى أصدقاء الدراسة؛ إلى زملائي وزميلاتي في الفوج 02؛

إلى أساتذتي المحترمين الذين كانوا عوناً لي طول مشواري الدراسي؛ إلى كل من جمعني بهم مدرجات الجامعة

إلى كل الزملاء والزميلات طلبة قسم العلوم الاقتصادية؛ إلى كل من

تصفح أوراق هذا المذكرة من بعدي؛ إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكره قلمي.

راضية

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
I	الشكر
II	الإهداء
IV	الفهرس
VII	قائمة الجداول والأشكال
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: مفاهيم إلى سياسة سعر الصرف
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
08	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
10	المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف
11	المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف
14	المطلب الرابع: نظريات المفسرة لسعر الصرف
19	المبحث الثاني: الأنظمة الفاعلة في سعر الصرف
19	المطلب الأول: نظام سعر الصرف ثابت
22	المطلب الثاني: نظام سعر الصرف المتقلب
23	المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف
24	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته
25	المطلب الأول: عوامل المؤثرة في أسعار الصرف
27	المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف
30	المطلب الثالث: أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي
34	خلاصة
	الفصل الثاني: سعر الصرف وعلاقته بالميزان التجاري
36	تمهيد
37	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للميزان المدفوعات
37	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات
39	المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات
42	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات
43	المبحث الثاني: مفاهيم حول الميزان التجاري

43	المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأهميته
45	المطلب الثاني: التوازن والاختلاف في الميزان التجاري
49	المطلب الثالث: العوامل المثرة على الميزان التجاري
52	المبحث الثالث: سياسة تحرير سعر الصرف وشروط نجاحها
52	المطلب الأول: مفهوم سياسة تحرير أسعار الصرف
54	المطلب الثاني: الشروط الواجب مراعاتها لنجاح تحرير أسعار الصرف
56	المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار الصرف على حركة الصادرات والواردات
63	خلاصة
	الفصل الثالث: دور سعر الصرف على الميزان التجاري لفترة (1990-2015)
65	تمهيد
66	المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر
66	المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر
69	المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف وسعر الصرف الموازي
71	المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري
73	المطلب الرابع: سياسة تخفيض الدينار الجزائري
77	المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري
77	المطلب الأول: تطور الميزان التجاري للفترة 1990-2012
80	المطلب الثاني: التوزيع السلعي لصادرات والواردات
81	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لصادرات والواردات
87	المبحث الثالث: تأثير تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر
87	المطلب الأول: الفترة الأولى (1990-1997)
89	المطلب الثاني: الفترة الثانية (1998-2013)
91	المطلب الثالث: الفترة الثالثة (2014-2015)
93	خلاصة
94	خاتمة
100	قائمة المراجع
106	قائمة الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول والأشكال

الصفحة	البيان	رقم الجدول
42	الشكل العام لميزان المدفوعات	01-02
67	تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال مرحلة الربط بسلة عملات (1971-1987)	01-03
74	تطور رصيد ميزان المدفوعات (1982-1989)	02-03
75	تطور الديون الخارجية (1971-1990)	03-03
77	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1994-2012)	04-03
82	التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية لفترة (2005-2012)	05-03
84	التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الاقتصادية لفترة (2005-2012)	06-03
87	تغير سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري (1990-1997)	07-03
89	تغير سعر الصرف والميزان التجاري (1998-2013)	08-03
91	تغير سعر الصرف والميزان التجاري (2014-2015)	09-03

الصفحة	البيان	رقم الشكل
41	هيكل ميزان المدفوعات	01-02
51	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	02-02
58	معدل الصرف والطلب والعرض على الصادرات	03-02
60	معدل الصرف والطلب والعرض على الواردات	04-02
84	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية لفترة(2005-2012)	01-03
87	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية لفترة(2005-2012)	02-03
89	تغير سعر الصرف والميزان التجاري للفترة (1997-1990)	03-03
91	تغير سعر الصرف والميزان التجاري للفترة (2013-1998)	04-03
92	تغير سعر الصرف والميزان التجاري للفترة (2015-2014)	05-03

مقدمة عامة

يلعب الانفتاح الاقتصادي دور كبير في تحقيق المكاسب الاقتصادية للدولة، ولن يتأثر هذا الدور إلا بوجود نوع من المصدقية و الفعالية في مختلف الركائز الاقتصادية التي تقوم عليها الدولة ولاشك أن لسعر صرف العملة الدور المهم لهذه الركائز فهو أداة من أدوات التي تربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات الدولية.

كما يعتبر سعر الصرف متغير اقتصادي شديد الحساسية نظرا للمؤثرات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها، لاسيما أمام اتساع دورة التجارة الخارجية وتطور الأسواق المالية الدولية، ولقد أصبح تركيز الاقتصاديين المعاصرين والمتخصصين في المالية الدولية ينصب على دراسة أنظمة أسعار الصرف وكذا العوامل التي تتحكم في تحديدها، وهذا كله بهدف تهدئة الأسواق المضطربة والوصول إلى تراكم كافة احتياطات الصرف الأجنبي لبلوغ أسواق رأس المال الدولية.

والميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، وهو واحد من مكونات ميزان المدفوعات وبهذا يعطي نظرة ثاقبة عن الضغوط التي تتعرض لها العملة ومنه فإن حركة الصرف العالمية تؤثر على حصيلة صادرات الجزائر وعلى قيمة المدفوعات عن الواردات من الدول الأجنبية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال استراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري الجزائري، حيث أن الجزائر وقعت في مصيدة هي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات و من بين الجوانب التي حظيت باهتمام كبير من قبل السلطات النقدية وهو العمل على اكتساب العملة المحلية قيمتها الحقيقية من خلال تبني خطوات تدريجية لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري.

❖ الاشكالية :

تتمحور اشكالية دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي يمكن لسياسة سعر الصرف أن تلعبه لتحقيق التوازن في الميزان التجاري؟

❖ الاسئلة الفرعية:

وللإجابة على السؤال الرئيسي نقوم بطرح الأسئلة التالية:

- ماهي أهم العوامل التي تؤثر في تغير سعر الصرف؟
- ماهو أثر تخفيض سعر صرف الدينار على العجز في الميزان التجاري؟
- ماهي آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري؟

❖ الفرضيات:

وللإجابة على الاشكالية المطروحة والتساؤلات قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- ✓ تقلبات أسعار الصرف ناتجة عن التفاوت في الطلب والعرض على العملات المختلفة والذي يعكس التبادلات ما بين الدول.
- ✓ يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري.
- ✓ بإمكان تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات سياسات تكميلية.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع جملة من الدوافع يمكن أن ننجزها فيما يلي:

أ- أسباب ذاتية:

- اثناء المكتبة الجامعية بمراجع يمكن أن يستفيد منها الطلبة الباحثين مستقبلا؛
- الرغبة الذاتية للبحث في مجال التحليل الكمي وربطه بأوضاع اقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر على وجه الخصوص؛
- هذا الموضوع يندرج في إطار تخصصنا والذي هو المالية الدولية.

ب- أسباب موضوعية:

- كونه يرتبط بسعر الصرف الذي يعتبر الركيزة التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية جزئيا؛

- الأهمية الكبيرة التي تحتلها سياسات أسعار الصرف في تخفيض العجز في الميزان التجاري؛
- أهمية الميزان التجاري كمؤشر رقمي للوضع الخارجية والعلاقات الخارجية للدول.

❖ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مفاهيم سعر الصرف ووظائفه وأهم العوامل المؤثرة فيه نظرياته وسياساته؛
- معرفة الدور الذي تلعبه كل من الصادرات والواردات في تحديد وضعية الميزان التجاري؛
- محاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري؛
- معرفة مدى تأثير وضعية الميزان التجاري الجزائري بالتحولات الاقتصادية؛
- الوقوف عن مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا بالظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

❖ أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي يلعبها سعر صرف لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى موقف ميزان المدفوعات ومن تم تأثيره على التوازن الداخلي، كما أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وأهمية الميزان التجاري التي تكتسبها ودوره في التنمية الاقتصادية ومعرفة البلد ووضعيته الاقتصادية من خلاله، وتكمن أهميته سعر الصرف في أن ركيزة الاقتصاد الجزائري تتجسد في القوة التي تحملها العملة حيث أن انعكاساتها سوف يؤثر مباشرة على الاقتصاد الوطني.

❖ المنهج المتبع:

لمعالجة هذا الموضوع محل الدراسة تطلب الأمر استخدام بعض المناهج والتي تتمثل في:

المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من أجل عرض سعر الصرف وتطورات الميزان التجاري وتحليل وتفسير العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.

المنهج التاريخي: وذلك بتتبع تطور سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري، وتتبع مختلف مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر، بالإضافة إلى تطور الميزان التجاري في الجزائر.

❖ تقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى مايلي:

- **الفصل الأول:** يستعرض هذا الفصل عموميات حول سعر الصرف والأنظمة الفاعلة، وأهم العوامل المؤثرة فيه ومخاطر تقلباته.
- **الفصل الثاني:** ويعالج الجانب النظري لمفاهيم حول الميزان المدفوعات، ثم مفاهيم عن الميزان التجاري، ثم سياسة تحرير سعر الصرف وشروط نجاحها.
- **الفصل الثالث:** فكان بعنوان أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري للجزائر، ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول حول تطور سعر الصرف في الجزائر، والثاني عن تطور الميزان التجاري الجزائري، أما المبحث الثالث عن تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري.

❖ حدود الدراسة:

نههدف من خلال هذه الدراسة إلى أثر تغير سعر صرف على الميزان التجاري وقد حددت في اطارين مكاني وزماني، فيما يخص الاطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري، أما الاطار الزمني فقد حددت الفترة (1990-2015) ولقد اعتمدنا هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح الاقتصادي للسوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذا تماشياً مع الاصلاحات المالية والمصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

❖ الدراسات السابقة:

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية لمتغيرات الموضوع خاصة من جوانبها النظرية وسنعرض أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذا البحث وهي كما يلي:

أولاً: عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، دفعة 2011-2012، ومن خلال هذه الدراسة

توصلت إلى أنه توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر الصرف الأورو والدولار ورصيد الميزان التجاري وإلى أنه لا توجد علاقة سببية بين سعري صرف الأور والدولار ورصيد الميزان التجاري الجزائري.

ثانياً: حنان لعروق - سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر، توصلت إلى أن سياسة سعر الصرف لم يكن الغرض القضاء على اختلال التوازن الخارجي وإنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف مرنة وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة الصرف.

❖ صعوبات الدراسة:

عند اعداد هذه الدراسة اعترضتنا جملة من الصعوبات نذكر منها مايلي:

- انعدام المراجع التي تتعلق بهذه الدراسة في الجامعة؛
- تضارب بعض الاحصائيات التي تحصلنا عليها حول الاقتصاد الجزائري في الأرقام واختلافها من هيئة إلى أخرى وكذلك من حيث الوحدة؛
- قلة المراجع المتعلقة بالميزان التجاري في المكتبة.

الفصل الأول: مدخل إلى سعر الصرف

تمهيد

- ❖ المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن سعر الصرف
- ❖ المبحث الثاني: الأنظمة الفاعلة في سعر الصرف
- ❖ المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته.

خلاصة

تمهيد:

يتميز العالم اليوم بنمو الاقتصادي وانكماش أهمية التجارة الخارجية الدولية في السلع والخدمات بمقارنة بحركة رؤوس الأموال وتبادل العملات والقروض الدولية، وجراء الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده معظم الدول على اقتصاديات الدول الأخرى أدى إلى قيام المقيمين إلى إجراء مبادلات مختلف السلع والخدمات والأصول بيعا وشراء نحو العالم الخارجي، إذا لا يمكن للنقد المحلي أن يستعمل كأداة لتسوية هذه المبادلات مما يستلزم وجود وسيلة لاجراء التسوية ألا وهي سعر الصرف الذي يعد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الأخرى.

وفي هذا الاطار تعتبر دراسة ماهية الصرف وأطر تحديد أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيها وإثارها الاقتصادية والمالية من القضايا الأساسية التي بدأت النظريات النقدية تناولها، وعلى هذا الأساس كان تقسيم الفصل على هذا الشكل:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن سعر الصرف.

المبحث الثاني: الأنظمة الفاعلة في سعر الصرف.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية لسعر الصرف.

لقد أدى تشابك العلاقات الاقتصادية و الأنشطة التجارية الدولية بين مختلف الدول، التي تتعامل كل منها بعملة نقدية مختلفة إلى وجود ما يعرف بسعر الصرف الذي يعتبر مرآة عاكسة لوضعية الأداء الاقتصادي للبلد، إذ يعتبر سعر الصرف مؤشر يستجيب بقوة للمؤشرات الاقتصادية الكلية و عليه فإن سعر الصرف لا يختلف عن بقية المتغيرات المكونة للفعالية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.

سنحاول ابراز مفهوم سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه، الأهمية والخصائص:

أولاً: مفهوم سعر الصرف.

يعرف سعر الصرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية¹.

الصرف الأجنبي هو عبارة عن مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية، ويطلق اسم سعر الصرف على النسبة التي تتم على أساسها مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي².

سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة إلى مبادلة عملتين، و لا يوجد اتفاق عام بين الدول المختلفة كيفية النظر إلى سوق الصرف الأجنبي و تحديد وحدة قياس في هذه العلاقات القابلية بين العملات المختلفة، و تقوم أغلب الدول على حساب قيمة العملات الأجنبية بوحدات قياس من العملة الوطنية.

وبذلك يعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة³.

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 251.

² محمد عيسى عبد الله موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص 121.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 44.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية أو تحويل عملة أجنبية لعملة محلية¹.

و يقصد بعملية التحويل هنا، أي سعر عملة بعملة أخرى بحيث تعتبر الأولى سلعة و الثانية ثمنها².

ثانياً: أهمية سعر الصرف.

تكمن أهمية سعر الصرف لأي اقتصاد كان لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني و على حجم التجارة الخارجية (بشقيها الصادرات و الواردات) وكذلك على موقف ميزان المدفوعات³.

كما تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، أي الربط بين اقتصاد مفتوح و باقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف و الأسعار الدولية، وذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة و تسويتها⁴.

ثالثاً: خصائص سعر الصرف.

لسعر الصرف مجموعة من الخصائص نذكرها كما يلي⁵:

1- **المضاربة:** تكون من أجل تحقيق الربح، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض وإعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع، وتسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات.

¹ فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 57.

² طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 96.

³ عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 147.

⁴ سمير فخري نعيمة، **العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 16.

⁵ لحسن جديدين، **تفسير خطر سعر الصرف**، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004، ص 3.

2- **المقاصة:** وهي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تركز على تسوية الحقوق و الديون معا و الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة، وتتم تسوية المبادلات التجارية بين البائع و المشتري باستخدام الحقوق لتسديد الديون، ويحدد سعر الصرف بين دولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالبا ما تكون المقاصة غير كاملة أي عدم تساوي ديون دولة وحقوقها قبل الدولة الأخرى ويتم تسوية الفرق وفقا للقواعد التي يتفق عليها الطرفان.

3- **التغطية:** تتم التغطية عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف أجنبية.

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف.

يقوم سعر الصرف على ثلاثة وظائف وهي¹:

أولاً: وظيفة قياسية

حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السلع و الخدمات في السوق العالمية، و في هذه الحالة يصبح سعر الصرف همزة وصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية.

ثانياً: وظيفة تطويرية

حيث يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، و من جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على ملائم لتشجيع سعر صرف استيرادات معينة، و بالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية.

ثالثاً: وظيفة توزيعية

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 149-150.

إذ يقوم سعر الصرف بممارسة وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين أقطار العالم.

مثلا: في حالة ارتفاع قيمة صرف الدولار الأمريكي اتجاه الين الياباني و بافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية فتجبر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على استيراداتها من أجل توازن نسبة الارتفاع في قيمة الدولار اتجاه الين الياباني، مما يؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية، في حين ترتفع الاحتياطات الأمريكية اتجاه الين الياباني و بالتالي فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة سيؤثر على حجم الاحتياطي الموجود في رصيد البنوك المركزية في بلدان العالم.

المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف.

أولاً: أنواع سعر الصرف.

يرتبط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، ومنه يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف، نلخصها فيما يلي:

1- سعر الصرف الإسمي:

يعتبر سعر الصرف الإسمي عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية¹.

وهذا السعر الإسمي يمثل مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات شراء و بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض.

ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

¹ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظريات والسياسات)، دار الفكر، عمان، 2011، ص115.

ويعتبر سعر الصرف الإسمي يوميا وتسمى هذه التغيرات تحسنا أو تدهورا في قيمة العملة المحلية، فالتحسن (انخفاض سعر الصرف) يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أما التدهور (ارتفاع سعر الصرف) يعني انخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية¹.

2- سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية².

وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الإسمي كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية³.

$$ER=EP/P^*$$

حيث:

P: سعر المنتج المحلي بالعملة الوطنية.

P*: سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية.

E: سعر الصرف الإسمي.

ولمعرفة العلاقة بين سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الحقيقي نأخذ المثال التالي⁴:

إذا كانت سيارة في سوق أمريكا تقدر ب 10000 دولار ونفس السيارة في اليابان تقدر ب 240000 ين وكان سعر الصرف بين الدولار والين هو 1 دولار لكل 120 ين، فما هو سعر الصرف الحقيقي للدولار مقابل الين؟

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = 10000 \times 120 / 240000 = 2/1$$

¹ السيد متولي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص:116.

² عبد المجيد قدي، الدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص104.

³ مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص:4.

⁴Gregory Mankiew. Macroeconomie. 3^{ème} édition. Deboeck Université. Belgique. 2003. p155.

في ظل هذا المستوى من الأسعار يمكن شراء سيارتين في أمريكا مقابل سيارة واحدة في اليابان. ومن خلال قيمة سعر الصرف الحقيقي يمكن استنتاج مدى انعكاس العلاقة بين مستوى الأسعار داخليا و خارجيا من خلال قيمة العملة الإسمية وذلك كما يلي:

- إذا كان $e=1$: فإن سعر الصرف الإسمي يعكس حقيقة مستويات الأسعار في البلدان، أي القدرة التنافسية للعملتين.
- إذا كان $e > 1$: فإن سعر صرف العملة المحلية ما دون قيمتها الحقيقية، بمعنى أن السعر الحقيقي لا يعكس العلاقة بين مستويات الأسعار في البلدان.
- إذا كان $e < 1$: فإن سعر صرف العملة المحلية مبالغ فيه مقارنة بمستوى الأسعار في البلدان.

3- سعر الصرف الفعلي:

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى بفترة زمنية ما، وبالتالى مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى، وتنقسم بدورها إلى قسمين:

- **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي على العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة محلية معبرا عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات وكذا تفسير تغيير القيمة الاسمية لسلة من العملات نتيجة تحركات سعر الصرف الاسمي¹.
- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية، ويعتبر هذا المؤشر دو ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج. ويمكن التعبير عن هذا المعدل بالعلاقة التالية²:

¹ عبد الحسن الجليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية - نظريات وتطبيقات -، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 27.

² لحو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حينا المصرية، لبنان، 2010، ص 120.

$$\begin{aligned} \text{tcre} &= \sum \frac{x_0^p(e^{pr})_t / x p_0(e^{pr})_0}{(p_0^p / p_0^r) / (p_t^p / p_t^r)} * 100 \\ \text{tcre} &= \sum_p z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} * \frac{p_i^p / p_i^r}{p_0^p / p_0^r} \right\} * 100 \\ \text{tcre} &= \sum_p z_p I R E R_{PR} * 100 \end{aligned}$$

حيث:

tcre : سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

p_0^p, p_t^p : مؤشر أسعار الدولة p في سنتي القياس والأساس على التوالي.

p_0^r, p_t^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$I R E R_{PR}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري مع

الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعار مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لأسعار الصرف

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية

تنطلق نظرية تعادل القوة الشرائية المنسوبة إلى الاقتصادي السويدي كوستافكاستل من حقيقة مفادها أنّ سعر الصرف في ظل نظم وطنية غير مستندة إلى النهب يتوقف أساساً على القوة الشرائية لكل من العملات المحلية داخل بلدانها أي تحدد القيم الخارجية للعملات بمقادير التناسب فيما بين قيمها الداخلية، فإذا كان التناسب مثلاً بين الدينار الأردني والدولار الأمريكي (1/1) فإنّ هذا يعني أن القنتي للدينار الأردني يستطيع استدعاء سلع وخدمات مساوية للحجم وكمية السلع التي يستدعيها المقنتي للدولار الأردني¹.

ومعنى ما تقدم أن القيمة الخارجية للعملة أي قيمتها في سوق الصرف الأجنبي إنما تتحدد على أساس قيمتها الداخلية أي على أساس قوتها الشرائية داخل بلدها الأصلي، كما أن السعر الذي يعادل بين القوة الشرائية للعملتين في البلدين هو السعر الذي يتذبذب حوله سعر الصرف ارتفاعاً و انخفاضاً، وأي

¹ نوزاد عبد الرحمان الهيتي، متجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص123.

تغير في سعر الصرف عن سعر تعادل القوة الشرائية يولد في سوق الصرف الأجنبي قوى تدفع سعر الصرف هذا نحو سعر التعادل¹.

فروض النظرية:

تقوم نظرية تعادل القوة الشرائية على الفروض التالية²:

- المعرفة بسعر الصرف التوازني؛
- عدم حدوث تحركات رؤوس الأموال يعتد بها خلال الفترة التي تحدد لتغير سعر الصرف فيها؛
- عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي؛
- تنعكس على تكاليف العرض والطلب أي الانتاج و الاستهلاك؛
- سيادة مبدأ حرية التجارة الدولية.

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد:

- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار؛
- تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة إذ أنّ مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الاستردادات ومن ثمّ يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد؛
- تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب³؛
- تقرض هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف يكون ناجماً فقط عن التغير في القوة الشرائية للنقود، أما التغير في أذواق المستهلكين وظهور سلع بديلة فليس له اعتبار في تحديد سعر الصرف¹؛

¹ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص248.

² شقري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، 2012، ص168.

³ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص22.

- تنطلق هذه النظرية على الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير؛
- تعتبر هذه النظرية أن العملات تطلب فقط لشراء السلع والخدمات غير أن الرغبة في الحصول على العملة يكون أحيانا لأغراض كالسياحة مثلا.

ويشترط لصحة نجاح هذه النظرية في حساب أسعار الصرف وتغيراتها أن لا تكون هناك أية قيود على عمليات التجارة الخارجية أي افتراض حرية التجارة الخارجية ولكن هذا الافتراض يتنافى مع الواقع حين تزداد القيود المفروضة².

ثانياً: نظرية تعادل أسعار الفائدة

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم لأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الأجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+id)$ ، (حيث id معدل الفائدة الاسمي) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا، حيث هذه النظرية (نقدا) وتوظيفها في الاسواق الأجنبية بمعدل فائدة id وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا علي مبلغ بالعملة المحلية، ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا كما يلي:

$$M(1 + id) = \frac{M}{C_e} (1 + iE) \times CT \dots \dots \dots (01)$$

حيث أن:

CC سعر الصرف الأني (نقدا).

CT سعر الصرف الأجل.

i_d معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

i_E معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، بيروت، 1979، ص342.

² مروان عطوان، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص84.

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+i_d}{1+i_E} \dots\dots\dots(02)$$

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

وبطرح (1) من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_E} - 1 \dots\dots\dots(3)$$

أو:

$$\frac{CT - CC}{CC} = \frac{i_d - i_E}{1 + i_E}$$

و إذا كانت i_E صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة(4):

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_d - i_E$$

تسمح هذه النظرية يربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف¹.

تقوم نظرية تعادل معدلات الفائدة على مجموعة من الفرضيات التالية:

- افتراض غياب تكاليف المبادلات؛
- افتراض الحركة التامة لرؤوس الأموال (فلا توجد مراقبة لحركة رؤوس الأموال)؛
- وتفرض هذه النظرية عدم وجود أي مشوه لصفة السوق بأنها تامة؛
- افتراض قابلية الإحلال لرؤوس الأموال حيث تعتبر الأصول المعنية المحلية والأجنبية متماثلة من حيث درجة المخاطر وتاريخ الاستحقاق².

ثالثا: النظرية الكمية

تتلخص في أن الزيادة في كمية النقود (زيادة البنكنوت والودائع أي زيادة النقود الورقية والودائع المصرفية وكذلك الزيادة في سرعة تداول النقود)، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تغير كبير في معامل التبادل الدولي فنتوقف بعض الدول عن شراء بعض السلع والخدمات من هذه الدولة، كما

¹تدعييد المجيد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121 .

² محمد ياسر زيدان النحال، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال، كلية التجارة، فلسطين ، غزة، 2016، ص 36.

تبين لرعايا هذه الدولة أنّ أسعار السلع والخدمات الأجنبية أصبحت أقل من أسعارها الداخلية فيقبلون على شراء عملات الدول الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف في حالة حرية تحديدها أو يؤدي إلى خروج الذهب في حالة إتباع نظام الذهب، فيترتب على ارتفاع أسعار العملات الأجنبية ارتفاع في أسعار السلع والخدمات الأجنبية فيقل الإقبال عليها، كما يترتب على انسياب الذهب إلى العالم الخارجي نقص في كمية النقود في الدولة مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض مستويات أسعار السلع والخدمات.

لاحظ ذلك ديكرت وعندما توقفت إنجلترا عن الدفع بالذهب عام 1809 وأقدمت على تخفيض قيمة الإسترليني الخارجية بمقدار 20% عن قيمته الاسمية، وسبب قيام إنجلترا بهذا الأجراء هو لمقابلة الزيادة في كمية النقد المتداول التي أدت إلى لارتفاع الأسعار المحلية وهذا ما أدى إلى نقص في الصادرات وبالتالي إلى ميزان حسابي غير موافق فارتفع قيمة الذهب فيرى ريكاردو كانت نتيجة لزيادة في كمية النقود ومازال عدد كبير من الاقتصاديين ومنهم الاقتصادي الأمريكي ماكلوب يرون أهمية عامل كمية النقود في التأثير على القيمة الخارجية للعملة¹.

رابعاً: نظرية الأرصدة

وهذه النظرية ترى أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها فإذا كان رصيدها موجب فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية؛ وارتفاع قيمتها الخارجية أي ارتفاع سعر صرفها وإذا كان سالبا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية أي انخفاض سعر صرفها².

ولقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان أمثال Diehl صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى فالأسعار الخارجية للمارك الألماني حين ذاك لم تتأثر بالرغم من الزيادة الكبيرة في كمية النقود وسرعة تداولها وارتفاع الأسعار، ويرجع سبب ذلك إلى أن الميزان الحسابي كان متعادلا فلم يسمح لألمانيا بزيادة إيراداتها وصادراتها أي لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على قيمة العملة الخارجية، وهناك استثناء لهذه النظرية كما في حالة ما إذا كان الميزان الحسابي غير موافق ولكن قبل الدائنون تأجيل الحصول على حقوقهم فسعر الصرف في هذه الحالة لن يتأثر³.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 72-73.

² علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 122.

³ محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 73.

خامساً: النظرية الإنتاجية

إنَّ ارتفاع مستوى الانتاجية في دولة ما يؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال الجنبية إلى داخل الدولة بغرض الاستثمار في عمليات الانتاج، إضافة إلى زيادة الطلب على عملة هذا البلد وبالتالي ارتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملات الاجنبية.

فاذا تدخلت الحكومات في تحديد أسعار الصرف يصبح الاعتماد على هذه النظرية في تديد سعر الصرف خاطئ مثل ما حدث في ألمانيا سنة 1924، حيث كان انتاجها نتيجة لظروف الحرب والقيود المفروضة منخفضا وكانت القيمة الخارجية للمارك مقدرة بأكثر من قيمتها الحقيقية ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الألمانية وصعوبة في التصدير مقابل ارتفاع الواردات، وقد تتمكن هذه الدولة من اصلاح شؤونها الاقتصادية عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة فتقبل الدولة الأخرى لشرع سلعها مما يساعدها في تحقيق التوازن النقدي والاقتصادي¹.

المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة عالمية، تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة تركز أساسا على أنظمة صرف مختلفة ويقصد بنظام الصرف "مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف"²، إن تعدد الأنظمة النقدية الدولية مرتبط أساسا بتعدد أنظمة الصرف إلا أن جميعها يهدف إلى ايجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى.

المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت

يعرف بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك من أجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة وعندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة وأن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة

¹عبد العظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار زاهر ، بدون سنة النشر، ص54.

²لحلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص134.

من العملات الأجنبية ، وهذا عندما تكون معاملاتها تتم مع دول أخرى إن الخيار الثاني يسمح للبلد بتفادي نتائج تقلبات التي تحدث للعملة الأجنبية الواحدة المتخذة في الحالة الأولى¹.

ويعود نظام أسعار الصرف الثابتة بأصوله إلى قاعدة الذهب حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب، ومن تم ارتبط هذا النظام بعضوية البلد في كتلة أو منطقة تغذية فصار أساس قياس العملة الرئيسية في هذه الكتلة مثل الفرنك الفرنسي وعقدت اتفاقية بريتن وودز واستمرت أكثر من ربع قرن ارتبط بثبات أسعار صرف عملات البلدان المشاركة في هذه الاتفاقية بالدولار الأمريكي.

ثانياً: أنواع أنظمة الصرف الثابتة

يأخذ نظام الصرف الثابت ثلاثة أشكال:

أ- أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة:

تحدد هذه الآلية سعر الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل وثبات الأسعار يكون عبر الزمن اتجاه العملة المرتبط بهامالم تتدخل السلطات النقدية لإحداث التغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

ويتميز هذا النظام بالوقوف والاستقرار ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996:

- 20 عملة مرتبطة بالدولار؛

- 14 عملة مرتبطة بالفرنك الفرنسي².

ب- أنظمة أسعار الصرف الثابتة المرتبطة بسلة عملات:

عادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، وأمن العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة (SDR)، أو سلة عملات تتضمن عملات عالمية رئيسية تعكس أوزانها في السلة أهميته في التبادل التجاري الخارجي لذلك البلد³، وقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة عملات من غير (SDR) في سنة 1996.

ج- أنظمة أسعار الصرف الوسيطة:

¹ سليم رشيد عبود الزبيدي، أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم " دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية"

للفترة (2005-2011)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد الثاني عشر، ص136.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص115.

³ ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص215.

في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف، في كثير من الأحيان يصعب معرفة ما إذا كانت العملة معومة أو مربوطة، فبعض البلدان تقوم بربط عملتها بعملة أخرى مع السماح لنفسها بهوامش تقلب عريضة نسبياً حيث تصبح بذلك شبيهة بالبلدان التي تعوم عملتها، كما يمكن القول بأن العملات المربوطة بعملة معومة، تعتبر مزيجاً من خصائص الاثنين.

ثالثاً: تقييم نظام أسعار الصرف الثابتة

لنظام الصرف الثابت عدة مزايا وعيوب منها:

1- مزايا نظام سعر الصرف الثابت

وتتمثل في:

- يساعد الحكومة على بناء سياسة اقتصادية داخلية صارمة و مستقلة للبلد¹؛
- يساهم في التقليل من المضاربة بسبب مساهمة في التقليل من هوامش تقلبات أسعار الصرف وبالتالي نقص إمكانية الحصول على الأرباح؛
- إتاحة نوع من الاستقرار على مستوى الصرف حيث يكون سعر تعادل العملة معروف بشكل مسبق لارتباطه في لارتباطه بعملة أو جملة من العملات؛
- المساعدة على مواجهة التقلبات في أسعار الصرف الدولية ؛
- تشجيع التطور المنتظم للتجارة الخارجية وتجنبها الصدمات الناتجة عن أزمات العملة الدولية².

2- عيوب نظام الصرف الثابت

لنظام الصرف الثابت العديد من العيوب والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي؛

¹Madahar Chérif, Les tau du change, revue- les essentiels de la banque, juin 2002, p 87.

²الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص ص 202-203.

- يعمل هذا النظام على تقيد استقلالية السلطة في أداء عملها على أكمل وجه؛
- لا يكون سعر الصرف العملة المحلية مؤشر أو مرآة يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني¹.

رابعاً: نظام الصرف المرن

وفق هذا النظام فان سعر الصرف يتحدد نتيجة لقوى العرض والطلب على العملة الذي يعكسه التبادل والتعامل التجاري وفي الأعمال الدولية بين الدول.

عقب الأزمات التي مست النظام النقدي الدولي وعلى رأسها فشل المحاولات البريطانية عام 1966 في المحافظة على قيمة الجنيه الاسترليني وضعف الدولار الأمريكي في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، وأزمة البترول الكبرى عام 1973.

وتنقسم أنظمة الصرف المرنة إلى:

أ- **التعويم المدار:** في هذا النظام تحاول السلطات النقدية الحفاظ على سعر صرف مستقر بالرقابة الشديدة أو التحكم في حركات سعر الصرف، بدون الالتزام بقيمة أو مسار محدد سابقاً².

ب- **التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعوداً أو هبوطاً حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرك من القيود سعر الصرف وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف إن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا إن تشكل قيوداً³.

المطلب الثاني: نظام سعر الصرف المتقلب

إذا هجرت الدولة قاعدة الذهب ولم تلجأ إلى التدخل المباشر لتنظيم سوق الصرف فإنها تعتمد تقلبات أسعار الصرف لتحقيق التوازن فيه شأنه شأن غيره من الأسواق فهنا تتغير أسعار الصرف طبقاً لظروف الطلب والعرض بما يؤدي إلى تحقيق المساواة بين طلب وعرض الصرف الأجنبي، وهكذا نرى أنّ سعر

¹ محمد السيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 181.

² مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1997، ص 52.

³ ماهر كنج شكري، مروان عوض، مرجع سبق ذكره، ص 208، 207.

الصرف في ظل هذا النظام قابل للتغيير والتقلبات حتي نصل إلى السعر الذي يحقق التوازن في المدة الطويلة¹.

وقد ظهرت هذه القاعدة عند ما خرجت الدول الواحدة تلوى الأخرى عن قاعدة الذهب وأوقفت قابلية أوراقها النقدية للصرف بالذهب وألغت العلاقات الثابتة بين الذهب ووحداتها النقدية وأخذت بقاعدة أخرى وهي قاعدة العملة الورقية الإلزامية.

وفي ظل هذه القاعدة نجد أنّ سعر الصرف يتوازن عند نقطة تلاقي منحنى العرض مع منحنى الطلب ذلك أنّ كل مستوى من ذلك سوف يؤدي إلى حركة نزوليه وكلّ مستوى أقل من ذلك يؤدي إلى حركة صعوديه².

ويمكن أن يوجه إلى هذه النظرية نوعان من الانتقادات، الأول احصائي والثاني اقتصادي:

أما عن الانتقاد الاحصائي: فإنه متعلق بفكرة قياس القوة الشرائية أو مستوى الأثمان ذاته، فنحن نعرف أنّ الاقتصاديين يلجؤون في هذا الصدد إلى استخدام الأرقام القياسية.

أما الانتقاد الاقتصادي: فهو يرجع إلى مجموعة من الاعتبارات التي تهملها هذه النظرية فهناك ما يعرف بالسلع المحلية و التي لا تدخل أصلا في التجارة الدولية نظرا لعدم امكان نقلها، لأن نفقات نقلها تتجاوز نفقات انتاجها، على أن أهم الانتقادات الاقتصادية لنظرية تعادل القوة الشرائية ترجع في الواقع إلى أنّها تقترض عالما تسود فيه فروض المدرسة التقليدية المنافسة الكاملة التشغيل الشامل، وبطبيعة الأحوال فإن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تستطيع تقدم أي تفسير سعر الصرف في حالة تدخل الدولة وفرض الرقابة على الصرف³.

المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف

ساد نظام الرقابة على الصرف في ظل النقود الورقية واتبعته بعض الدول خلال الثلاثينيات، وبعد الحرب العلمية الثانية⁴، لجأت إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف وفي هذا النظام تحقيق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد قيمة الواردات

¹ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص127.

² أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص389.

³ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص159.

⁴ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، 1004، ص52.

والرقابة على حركة رؤوس الاموال فالتوازن في سعر الصرف لا يتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت ولا عن طريق حركات تقلبات أسعار الصرف كما في نظام سعر الصرف المتقلب، ولكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض وتقترب هذه الطريقة في تنظيم سوق الصرف من أسلوب التسعير الجبري في أن كلا منهما لا يعتمد على تغيرات الأثمان لتحقيق المساواة بين الطلب والعرض لتحقيق المساواة بينهما¹.

وتوجد العديد من الوسائل التي يتم استخدامها في الرقابة على الصرف الأجنبي لتحقيق أغراض متعددة، وتتمثل فيما يلي²:

- الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج لأن هذا الخروج يقود إلى زيادة عرض العملة المحلية في الخارج؛
- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور و خاصة إذا كانت الدولة صاحبة العملة مثقلة بالالتزامات اتجاه العالم الخارجي؛
- الاحتفاظ بسعر الصرف الذي تحدده الدولة لعملتها إزاء النقد الأجنبي دون تغيير وتدفع الدولة إعانة للمصدر تعويض عن انخفاض قيمة العملة الحقيقية مقارنة بالقيمة الرسمية المحددة لها؛
- عزل الاقتصاد المحلي من خلال تقليل اعتماد الدولية على العالم الخارجي؛
- السماح للمصدرين بالاحتفاظ بنسبة معينة من حصيلة صادراتهم من النقد الأجنبي.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته

من أجل ادراك كيفية عمل سوق العملات الأجنبية من الواجب معرفة العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات، حيث يعتبر سعر الصرف عنصر مهم جدا لتحديد الحالة الاقتصادية للبلد ومن الممكن أن تؤدي هذه العامل المؤثرة على أسعار صرف العملات إلى مخاطر اقتصادية كبيرة سواء على المستوى الكلي بتأثيرها على ميزان المدفوعات أو تكون سببا في حدوث التضخم على المستوى الجزئي بضياح مكاسب إلى درجة قد تؤثر على بقاء المؤسسة استمرارها، والتعرض لهذه المخاطر التي يثيرها تقلب العملات الأجنبية يتطلب إدارة المخاطر من خلال تبني استراتيجية تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية لأسعار الصرف.

¹ محمد عبد المنعم عفر، فريد مصطفى أحمد، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص ص 95-96.

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

يعتبر سعر الصرف عنصر محوري في اقتصاد المالية الدولية وفي الاقتصاد ككل، كما يعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث ولكن هناك بعض العوامل التي تؤثر فيه منها اقتصادية وغير اقتصادية، وهي كالتالي:

أولاً: العوامل الاقتصادية.

1. كمية النقود:

لقد أخذ الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان على عاتقه إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود ولكن بصورتها الجديدة في مقالته الشهيرة "عرض النقد وتغيرات الناتج"، ويتضح أن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات و يقابل ذلك زيادة في كمية الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار العملات الأجنبية¹.

2. أسعار الفائدة:

يعتبر الاقتصاديين أن تغيرات الطلب على الأصول المالية من أهم الأسباب التي تقف وراء التقلبات قصيرة الأجل في أسعار صرف العملات المرتبطة بشكل كبير بسعر فائدتها ويتمثل هذا الارتباط القائم بينهم على النحو التالي:

- ان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي لارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل والعكس صحيح؛
 - انخفاض سعر الفائدة يؤدي لانخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل.
- معنى ذلك أن زيادة سعر صرف العملة المحلية يؤدي لزيادة قوتها وأن انخفاض سعر صرف العملة يؤدي لانخفاض قوتها أي أن العلاقة الاتجاهية التي بين سعر صرف العملة وقوتها علاقة طردية، وكما أن القوة والضعف المشار إليهما هو وضع نسبي مقارنة بقوة وضعف العملات المقابلة لهذه العملة².

¹ عبد الجليل الحسن عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص63.

² توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،

2004، ص ص93-94.

3. ميزان المدفوعات:

يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه الميزانية التي تعكس علاقة الدولة بالعلم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات¹.

4. التضخم:

يعد من العوامل التي المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف³.

5. الرقابة الحكومية:

هي الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي، فالحكومات للبلدان الأجنبية يمكن أن تؤثر في سعر الصرف التوازني بطرق مختلفة تتضمن:

- فرض القيود على الصرف الأجنبي؛
- فرض القيود على التجارة الأجنبية؛
- التدخل (بيع وشراء العملات) في أسواق الصرف الأجنبية؛
- التأثير في المتغيرات الكلية مثل التضخم، معدلات الفائدة، ومستويات الدخل¹.

6. السياسة الضريبية:

إن الإجراءات الضريبية المختلفة التي قد تضع الأموال داخل جيوب الناس أو قد تسحبها تؤثر على سعر العملة، إلا أنه في أوقات متعددة يكون مثل هذه السياسات والإجراءات المهمة ويجب أن تأخذ في الحسبان لما لها من آثار على الدخل وحوافز الانتاج وبالتالي الأسعار والصادرات في الميزان التجاري.

ثانياً: العوامل غير الاقتصادية.

¹صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983، ص134.

³عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمن حبيب، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986، ص7.

¹عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص 163.

1. الاضطرابات السياسية والحروب:

تلعب دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية و بالتالي فإن اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا ويفقد الثقة بعملة البلد جراء ارتفاع معدلات التضخم².

2. الاشاعات والأخبار:

تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها اذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الاشاعات أو الخبر، وأن سرعة تأثير سعر الصرف بتلك الاشاعات تعتمد على مدى تجارب قوى السوق تبعاً لاستجابات المتعاملين فيه¹.

3. الخبرة في أسواق المال:

خبرة المتعاملين في أسواق المال وقوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على سعر صرف العملات².

4. العوامل السياسية و العسكرية:

يتأثر سعر الصرف بالاضطرابات السياسية والعسكرية فمن منطلق المقولة التي تقول أن رأس المال جبان فان أي اضطراب سيؤثر على تدفقات رأسمال من وإلى الدولة وتحجم رؤوس الأموال عن التوجه إلى المناطق التي يسودها الاضطراب وعدم الاستقرار³.

المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف

تعاين كافة دول العالم منذ فترة السبعينيات مناخاً انقلابياً بالحادثة في سعر صرف عملات التقييم على المستوى الدولي، وذلك إثر انهيار نظام بريتون وودز عام 1971

² فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص 222.

¹ بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 52.

² لعلو موسى بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 158.

³ رشاد العصار، عليان شريف، المالية الدولية، دار السيرة، عمان، 2000، ص 46.

وتتبن معظم الدول والكبرى نظام سعر الصرف العائم، الذي تتميز أسعار الصرف في ظل هبتقلباتها المستمرة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بالغ الأهمية بالنسبة للمؤسسات الدولية النشاط، سواء تعلق الأمر بالمشايط المالي أو التجاري لعل حد سواء حيث يبقن التعامل بالعملاا لأجنبية منأ خطر أنواع المعاملات لملنا لامتلاك الخبرة الكافية بالعاملفياً سوق العملات ت.

الفرع الأول: مفهوم مخاطر سعر الصرف

يتعرض المصدرون و المستوردون والشركات متعددة الجنسيات لنوع من المخاطر يطلق عليه مخطر سعر الصرف وعليه يمكن تعريفها كالتالي:

"خطر الصرف أنه تلك المخاطر التي يتأثر بها أداة المنشأة عن طريق التحركات التي تحصل في سعر الصرف"¹.

"مخاطر سعر الصرف هي المخاطر المتعلقة بانخفاض أسعار الأوراق المالية المسعرة بالعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية"².

"كما تعرف على أنها تمثل احتمال تحمل الخسائر بسبب التغيرات غير المواتية في سعر صرف عملة معينة بالنسبة إلى العملات الأخرى"³.

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن: وكذلك ما يمكن أن تتعرض له المنشأة الأعمال التي تعمل في المجال الدولي حيث تقوم بمراقبة نشاطاتها دورياً لتحديد كيفية تعرضها لمخاطر سعر الصرف من أجل حماية منشأتها من التعرض لتلك التقلبات، مخاطر الصرف تعكس مدى قدرة المنشأة على تحمل الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف في السوق.

الفرع الثاني: أنواع مخاطر سعر الصرف

التعامل بالعملاا تينطوي لعل عدمة مخاطر تواجهها المتعاملين لولا بدأ أن تأخذ بعين الاعتبار لتفادي أو تقليل أثرها، حيث يمكن أن التمييز بين حالتين من الخطر في سعر الصرف، الأولى في حالة انخفاض

¹ عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 270.

² رسمية أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 211.

³ صبيحة قاسم هاشم وآخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد 25، العراق، 2009، ص 3.

فقيمة العملة الأجنبية التي تم تبها الفوترة في عقد التصدير، والحالة الثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية والذي يؤثر بدوره على حجم الصادرات، وسنوضح في ما يلي أنواع مخاطر سعر الصرف:

أولاً: المخاطر المالية

وهي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية¹، وتتسبب هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوحاً وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف².

ثانياً: مخاطر التمويل

وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة الأزمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهضة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

ثالثاً: مخاطر الائتمان

تنتج هذه المخاطر من عدم قدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه³، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس أو كأزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع.

رابعاً: مخاطر الأسعار

هناك نوعان من أسعار التثبيت تؤثر على عمليات التعامل بالعملة الأجنبية:

1- النوع الأول: وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الاقتراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة¹.

¹ عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 284.

² مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 145.

³ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، والتعامل بالعملة الأجنبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 215.

2- النوع الثاني: وهي أسعار العملات الأجنبية والمخاطر فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها².

المطلب الثالث: أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي

يوجد العديد من الأساليب والإجراءات والتدابير من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى، حيث توجد هناك مجموعتين من تقنيات إدارة خطر الصرف، تقنيات داخلية وأخرى خارجية.

الفرع الأول: الأساليب الداخلية لتغطية خطر الصرف

وتتمثل هذه الأساليب في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى الطرف الخارجي، وتتكون هذه الأساليب من:

أولاً: التأثير على حجم الديون بواسطة عملية المقاصة

ويقصد بهذا الأسلوب إجراء المقاصة بين المستحقات والمطلوبات لكل مؤسسة اتجاه الأخرى دون الاحتفاظ بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي في دفاتها، ويتم تسوية الصافي بسداده للأطراف المستحقة، وهذا الأسلوب يعمل على التخفيض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة، كما يعمل هذا الأسلوب أيضاً على تخفيض المصاريف البنكية ويساعد على احكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة³، وذلك من خلال إجراء مقاصة بين ذمة ودين محررين بنفس العملة ولهما نفس تاريخ الاستحقاق بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، وهنا يستمر احتمال تعرض

¹ بلعوز زينعلي، إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 334.

² توفيق عبدالرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 215-216.

³ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 194.

المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط¹، ويتم تطبيق هذا الأسلوب في الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة.

ثانياً: أسلوب المطابقة

يقصد بأسلوب المطابقة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة والخارجة من الوند الاقتصادية في نفس المواعيد تقريباً، يتم استخدام عملة أجنبية واحدة في سداد المدفوعات المطلوبة، ويمكن الفرق بين المقاصة والمطابقة في كون الأولى تستخدم في حالة التدفقات النقدية بين وحدات اقتصادية تضمها مجموعة واحدة أما المطابقة فتستخدم بين هذه الوحدات بعضها البعض أو بينها وبين طرف ثالث².

ثالثاً: أسلوب العجيل و التباطؤ (تسيير آجال العملية)

يتم تسيير آجال العملية إما عن طريق تأجيل أو تعجيل المقبوضات أو المدفوعات بالعملة الأجنبية حيث يتم سداد الالتزام المالي قبل فترة من تاريخ الاستحقاق وفق أسلوب التعجيل، وسداد مبلغ الالتزام بعد فترة تاريخ استحقاقه وفق أسلوب الأجيل وذلك من أجل الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو النقصان بما يتفق مع مصلحة الوحدة³.

رابعاً: إصدار الفواتير بعملة أجنبية قليلة التقلبات

في الكثير من الأحيان يلجأ المصدرون إلى إصدار فواتير بضاعتهم المعدة للتصدير بالعملة التي تعرف استقراراً في قيمتها والتي يثقون بها، أو بالعملة التي لها سوق صرف آجل حتى يتمكن من إجراء التغطية اللازمة⁴، حيث أن كل من المصدر والمستورد يفضل أن يكون إصدار الفاتورة بعملة دولته حتى لا يتعرض لمخاطر الصرف إلا أن المؤسسات في الدول النامية عادة ما تكون مضطرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها وليس لها إمكانية اختيار عملة الفوترة إلا نادراً.

خامساً: التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة

¹ عبد الحقيوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 ماي 2007، ص 3-4.

² مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 195.

³ عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف - حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-، مجلة البحوث والدراسات، العدد

12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 114.

⁴ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 196.

تلجأ المؤسسة إلى هذا الاجراء بناء على توقعات المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة فاذا توقعت حدوث تغيرا كبيرا في سعر صرف الملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج استيرادها من المستلزمات الانتاجية وذلك برفع الكميات المستوردة، وتسعى إلى تسريع طلبياتها تجنباً للخسارة المحتملة والعكس في حالة التصدير¹، حيث تقوم المؤسسة بزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة بعملة يتوقع ارتفاع قيمتها، في نفس الوقت يتم زيادة التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة بعملة نقدية من المتوقع انخفاض قيمتها².

الفرع الثاني: الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف

يقصد بالأساليب الخارجية لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف وذلك بعد فشل الأساليب الداخلية في تغطية هذه المخاطر، وفيما يلي بعض الأساليب لتغطية خطر الصرف:

أولاً: القروض المتقاطعة بالعملة الأجنبية

وتتلخص هذه التقنية في قرضين متبادلين بنفس المدة وبنفس المبلغ وبعمائتين مختلفتين وهو يعني الدفع الفعلي للمبالغ المتفق بشأنها واسترجاعها في تاريخ الاستحقاق وعملية SWAP الخاصة بالعملة يمكن أن تكون محل تعاقد بين مؤسستين من نفس الدولة (مصدرة، ومستوردة) لهما نفس الحاجة المتناظر ولكن هذه الحالة نادرة الوقوع وأغلب هذه العمليات في الحياة تتم بين البنك وزبائنه³.

ثانياً: تسبيقات بالعملة الأجنبية

وهي تقنية موجهة للمؤسسات التي ترغب في تغطية حاجاتها من السيولة وتغطية خطر الصرف في نفس الوقت، هذين الهدفين يمكن التوصل إلى تحقيقهما بطريقة منفصلة عن طريق الاقتراض بالعملة المحلية واستعمال الصرف الأجل في نفس الوقت، وهناك أسلوب آخر يتمثل في الاقتراض بالعملة الأجنبية و استبدال المبلغ المقرض مباشرة بالعملة المحلية فهذه الطريقة تمكن المصدر من الاستفادة من ائتمان قصير الأجل يستعمله في تمويل عملياته، فيقوم فيما بعد بتسديده بواسطة العملة الصعبة التي سيتلقاها من زبونه

¹ عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مرجع سبق ذكره، ص7.

² مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص196.

³ عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مرجع سبق ذكره، ص8.

في تاريخ الاستحقاق أما إذا كانت رغبة هذه المؤسسة القضاء نهائياً على خطر الصرف فعليا ألا تقتض إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يصبح نفس المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون¹.

ثالثاً: تغطية خطر الصرف عن طريق شركات التأمين على التجارة الخارجية

تعمل شركات التأمين المتخصصة على تقديم الضمانات لبعض المؤسسات الاقتصادية التي لا يمكنها استعمال أساليب التغطية السابقة نتيجة لوجود لرقابة صارمة على سياسة الصرف، أو نتيجة عدم تمكنها من تغطية خطر الصرف بالنسبة لعملات معينة، وتختلف هذه الضمانات المقدمة من شركات التأمين من شركة إلى أخرى بحيث قد تتعلق هذه الضمانات ب:

- ضمانات تطبق على الصادرات والواردات حيث يتعلق الضمان في هذه الحالة على رقم الأعمال المرتقب (حجم صادراتها) أو حجم المشتريات المتوقع (الاستيرادات) فالمؤسسة طالبة الضمان يمكن لها أن تختار فترة التغطية التي تمتد من 3 إلى 18 شهراً وكذلك العملة المراد تغطيتها من بين العديد من العملات التي تغطيها هذه الشركات، وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة التغطية تعتمد على ماهية العملة المغطاة ومدة التغطية (العمولة من 0.09% إلى 1.9%)، حيث أن سعر الصرف المغطى هو سعر الصرف الفوري في تاريخ التوقيع على الاتفاق بين المؤسسة وشركة التأمين بالإضافة إلى أن المؤمن قد يستفيد من جزء من الأرباح الناجمة في التميز الإيجابي لسعر الصرف، كما أن الضمانات المقدمة للمصدر لتغطية الخسائر المحتملة في حالة انخفاض سعر الصرف تكون بين تاريخ تقديم العرض من المصدر إلى زبونه وتاريخ التوقيع الفعلي للعقد².

¹ عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² نفس المرجع السابق، ص 12.

خلاصة

يمثل سعر الصرف أداة هامة في الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاديات فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص موردين القطاعات الاقتصاد وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والعمالة، وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف، وبالطبع فان القيمة الحقيقية للعملة هي التي تأثر على تنافسية منتجات البلد وبالتالي توازن المدفوعات انطلاقا من الميزان التجاري ومنه يمكن النظر على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجارية.

ولسعر الصرف العديد من النظريات من بينها نظرية تعادل القوة الشرائية، نظرية الأرصدة ونظرية التضخم، وغيرها من النظريات التي حاولت دراسة الجوانب المختلفة لسعر الصرف.

ونظرا لتحديد أنظمة الصرف ظهرت عدة جهود ومقاربات حاولت تفسير ظاهرة الصرف وتحديدتها لكن هذه الجهود تخللها اختلاف وجدل بين الاقتصاديين نظرا لطبيعة الظاهرة المتغيرة وكذا انعقاد الاقتصاد وتشابكه، وبالتالي لم يتوصل الاقتصاد إلى نموذج كامل ونهائي لظاهرة الصرف يستقر عندها الباحثون.

إن ادارة مخاطر سعر الصرف تعتبر عملية على درجة كبيرة من التعقيد تهدف على ترشيد النتائج المالية للمؤسسات المعنية، وذلك لارتباطها بالتطورات المتجددة باستمرار والأساليب المستعملة للرقابة من مخاطر التغيرات الحاصلة في المعاملات، حيث تشكل هذه الأساليب نظام متكامل لإدارة مخاطر سعر الصرف بالنسبة لأي مؤسسة تعمل في مجال دولي يتميز بالتقلبات في سوقي النقد والمال بالنسبة للمعاملات الأجنبية.

الفصل الثاني: الميزان التجاري

تمهيد

❖ المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للميزان المدفوعات

❖ المبحث الثاني: مفاهيم حول الميزان التجاري

❖ المبحث الثالث: سياسة تحرير سعر الصرف وشروط

نجاحها.

خلاصة

تمهيد

من المعروف أن لكل دولة معاملات، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد سيقومون بالتصدير والاستيراد من وإلى الدول الأخرى، ضف إلى ذلك أنهم يقدمون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن والتأمين...إلخ.

وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا؛ هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقود ويتعين أداءها في تاريخ معين، وذلك فإن من المهم لكل دولة دائنة كانت أو مدينة تعر وعلى وجه التحديد حقوقها والتزاماتها.

ونظرا ولكون سعر الصرف وسياسته تعد من أهم الأساليب في يد السلطات النقدية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري، فقد تعددت التحاليل النظرية للأثار الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية وبالتالي التوازن الخارجي، وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: مفاهيم حول الميزان التجاري.

المبحث الثالث: سياسة تحرير سعر الصرف وشروط نجاحها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيم ميزان المدفوعات

يعبر ميزان المدفوعات عن التدفقات النقدية بين الاقتصاد القومي و الاقتصاد الدولي سواء كان مصدرها تبادل السلع أو تحركات قوى العمل أو تحركات رأس المال و هي إما أن تكون تدفقات داخلية إلى الاقتصاد القومي، مثل حصيللة الصادرات والاستثمارات الأجنبية و التحويلات أو تكون تدفقات خارجة مثل ثمن الواردات وأرباح الاستثمارات الأجنبية و تحويلات العاملين الأجانب.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات

لقد تعددت تعاريف ميزان المدفوعات ومن أهمها نذكر ما يلي:

ميزان المدفوعات هو عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة¹.

ميزان المدفوعات لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من وإلى هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة ما تكون سنة، أي أنه تقرير يأخذ الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه².

يعرف ميزان المدفوعات على أنه "بيان يسجل جميع العمليات التي تتم بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين فيها خلال فترة معينة من الزمن"³.

ومن التعاريف السابقة نستخلص أن ميزان المدفوعات هو سجل حسابي بين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة و المواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة.

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات

¹ طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 182.

² عبد الرحمان يسرى احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 203.

³ مجدي محمود شهاب، عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 178.

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العامة في الدولة ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة حيث أنه¹:

- يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العلم الخارجي؛
- تعتبر بيانات ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي؛
- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، كما يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد؛
- يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية وبيبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل؛
- يمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل لنقاط القوة وضعف تنافسية البلد، ويشكل أيضا أداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية والسياسة النقدية².

ثالثا: خصائص ميزان المدفوعات

يتميز ميزان المدفوعات بالخصائص التالية³:

- ميزان المدفوعات يسجل التدفقات والتغيرات التي تمت بالفعل، فهو يسجل تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي أضيفت بالفعل أو خرجت بالفعل ولكنه لا يظهر اجمالي الاستثمارات الدولية في الخارج أو ديونها مع الخارج؛
- ميزان المدفوعات يأخذ شكل سجل محاسبي وبالتالي يأخذ مبدأ القيد المزدوج، وكل تعامل بين المقيمين يؤدي إلى قيد المبلغ مرتين:
- قيد العملية المستقلة (تصدير قطن مصري للخارج): ويتم تسجيل قيمة القطن الصادر في الجانب الدائن.
- قيد العملة المشتقة (تصدير قطن مصري للخارج): ويتم تسجيل قيمة العملات التي دفعت من الخارج للقطن في الخارج مدين.

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 32.

³ طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 49.

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

نتيجة لتعدد المعاملات الاقتصادية لكل بلد مع العالم الخارجي ظهرت صعوبة في حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، حيث تم تقسيمها إلى عدة أقسام أفقياً وعمودياً.

وينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين هما¹:

الجانب الدائن: ويتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

الجانب المدين: ويسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دول أخرى.

أما عمودياً فيقسم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة وحسابات وموازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، والمتقاربة من حيث الأهداف وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، لذا حاول صندوق النقد الدولي توحيد طريقة إعداد ميزان المدفوعات فقسمه إلى ما يلي:

أولاً: حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري)

ويشمل كافة المعاملات التي تترتب عن الانتاج الجاري أو التي تأثر في الانتاج في نفس الفترة ولها صفة الدورية يطلق عليه البعض حساب التجارة، ويتكون من:

- حساب التجارة الخارجية:

وتسجل فيه كل المعاملات المنظورة أي الملموسة في شكل سلع عينية وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات السلعية، مثل السلع الزراعية.

- حساب الخدمات:

ويضم كافة أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات النقل، التأمين، السياحة والخدمات الحكومية، الدخول من الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى دخل الاستشارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقد، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 101.

المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج فلخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تقيد في الإيرادات، أما الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيد في المدفوعات ويمثل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات رصيد ميزان الخدمات¹.

- حساب التحويلات من جانب واحد:

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تتم بين الدولة والخارج بدون مقابل، وتشمل هذه التحويلات الهبات، التبرعات، الإعانات، التعويضات وتحويل المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم.

ثانياً: حساب رأس المال

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال سواء كانت أصول حقيقية أو مالية من دولة إلى أخرى، وعادة ما ينقسم إلى قسمين هما²:

- حساب رأس المال طويل الأجل:

يشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة والمتعلقة بالقروض الطويلة الأجل والاستثمارات المباشرة في الخارج والاستثمارات الأجنبية في الداخل بالإضافة لاستثمارات محفظة الأسهم والسندات.

- حساب رأس المال قصير الأجل:

يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة، كالأصول النقدية والكمبيالات وأرصدة السماسرة والقروض تحت الطلب وسندات الحكومة قصيرة الأجل....إلخ.

ثالثاً: حساب التسويات الرسمية

يتضمن هذا الحساب التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية من أجل تسوية العجز أو الفائض في كافة بنود ميزان المدفوعات، حيث تتم هذه التسوية عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية (الذهب، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة، وحصة البلد في المؤسسات الدولية).

رابعاً: فقرة السهو والخطأ

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 164.

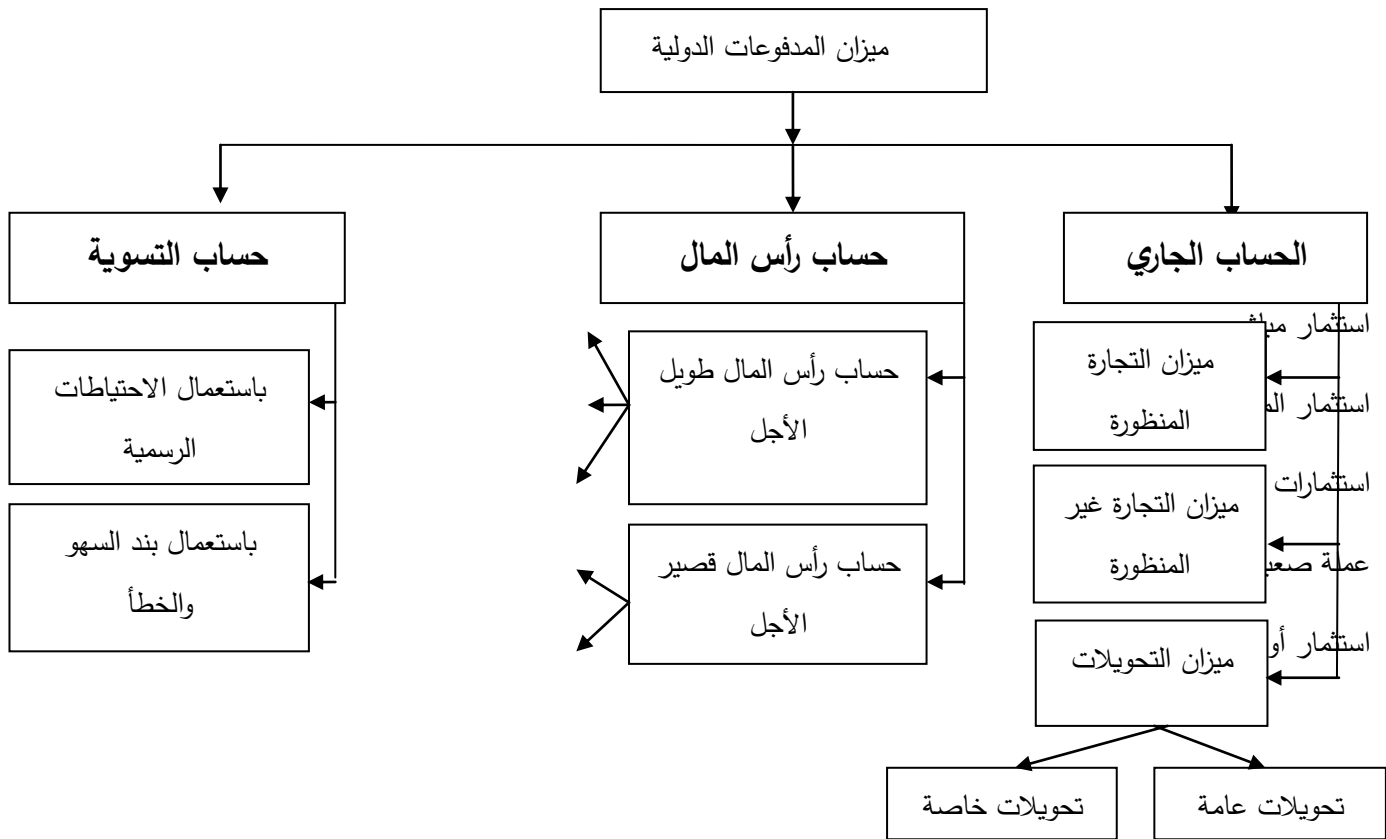
² بكري كامل، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 9.

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية وتستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية:

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات؛
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلاد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك يتم إدراجها بفقرة السهو والخطأ.

والشكل الموالي يوضح هيكل ميزان المدفوعات:

الشكل رقم (01-02): هيكل ميزان المدفوعات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

و لغرض التبسيط وسهولة الحساب والترصيد يمكن تصوير ميزان المدفوعات بأقسامها المختلفة على النحو التالي:

الجدول رقم (02-01): الشكل العام لميزان المدفوعات

مدين	دائن	ميزان المدفوعات
		أولاً: الحساب الجاري 1- الميزان التجاري - تصدير السلع - استيراد السلع 2- ميزان الخدمات - الخدمات المصدرة - الخدمات المستوردة
		ثانياً: حساب التحويلات أحادية الجانب - مستلمات - مدفوعات
		ثالثاً: حساب رأس المال 1- طويل الأجل - قروض ممنوحة من الخارج - استثمار مباشر وافد - قروض ممنوحة إلى الخارج - استثمار مباشر في الخارج
		المجموع
		2- قصير الأجل - حركة الودائع الأصول السائلة
		رابعاً: ميزان الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي
		خامساً: فقرة السهو والخطأ
		المجموع

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 160.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

توجد عدة عوامل تؤثر في ميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي¹:

- **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية فتخفيض الصادرات وتزيد الواردات نظراً لأن الأسعار الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.
- **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.
- **الاختلال في أسعار الفائدة:** يؤدي التغير في سعر الفائدة أثر على حركة رؤوس الأموال حيث تؤدي ارتفاع سعر الفائدة الوطنية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الدخل، بهدف استثمارها في تلك السندات ذات عائد مرتفع وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين لأن رأس المال ينتقل إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.
- **سعر الصرف:** يحدث التغير في سعر الصرف أثراً على ميزان المدفوعات فارتفاع القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المبحث الثاني: عموميات حول الميزان التجاري

تعدد أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تشتمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال و تكنولوجيا التي تتم عبر الحدود لمختلف الدول في العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول وتشمل على مجموعة كثيرة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو سلع نصف مصنعة أو مصنعة زراعية أو صناعية، استهلاكية أو رأسمالية والتي تسمى بالمعاملات المنظورة والتي ترصد في بيان يسمى بالميزان التجاري.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأهميته

يمثل الميزان التجاري نوعاً من المعاملة و المتمثلة في المبادلات من السلع فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائضة في الميزان التجاري أما إذا زادت الواردات عن

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، لبنان، 2003، ص ص 64-65.

الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجز فالميزان التجاري، غير أننا لا يمكن القول أن الفائض فالميزان التجاري فصالح البلد أو العجز فالميزان التجاري في غير صالح البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يحقق في ظلها الفائض و العجز في الميزان¹.

يمثل الميزان التجاري صافي الإيرادات الواردات و الصادرات للدولة حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات بالعملة الأجنبية².

فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاث أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات و الواردات للبلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد} - \text{إجمالي واردات البلد}$$

حيث أن الميزان التجاري يشكل أهم جزء من ميزان المدفوعات لدولة ما كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي (X-M) مثلاً على أن الصناعة كفو جداً أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلية أو بنيوية للميزان التجاري بسبب ضعف تنافسية الصادرات³، وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلد.

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الانتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الانتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الانتاجية فيه أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاسترداد لسد احتياجات

¹ عدنان تايه النعمي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

² محمد علي العامري، الإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ص 64.

³ عبد الرحمان يسرى أحمد، الإقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص 207.

اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الانتاجي وتتنوعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الانتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري¹.

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الامكان والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

الفرع الأول: التوازن في ميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون²:

$$\text{الانتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

$$\text{المنتجات المحلية}$$

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي) وبالتالي تحقق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

الفرع الثاني: الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن زيادة حقوق الدولة المترتبة على متطلباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجز عندما يتجاوز الجانب المدين والجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 234.

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-125.

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياساً بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبيًا وتتراجع صادراتها ما يؤثر أيضًا سلبًا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويتم هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات من خلال الانخفاض في الصادرات وزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات¹، فتتحقق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية واتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقه في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد²، في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجاتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة ضعف قدرتها على إنتاج السلع بإضافة إلى حاجاتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازنتها التجارية³.

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدراتها بما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها⁴.

¹ فليح حسن خلف، نفس المرجع السابق، ص 234.

² عبد الرحمان يسرى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 207.

³ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 236.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 404.

الفرع الثالث: أسباب الاختلال في الميزان التجاري

تعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية:

أولاً: أسباب اقتصادية: و تتمثل في:

أ- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظراً لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و الميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع و بالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضاً في الميزان التجاري للدولة.

ب- **أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، و هذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية، المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

ت- **أسباب دورية:** وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة¹، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

✓ **الأزمات الاقتصادية المتكررة:** التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

✓ **تغيرات أذواق المستهلكين محلياً وخارجياً:** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة لتأثيره على هيكل التجارة الخارجية.

✓ **العوائق التجارية:** التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفات الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات².

¹ عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 126.

² زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 101.

ثانياً: أسباب غير اقتصادية: و المتمثلة في:

- عوامل طبيعية: الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.
- التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الانتاج وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة كما أن التقدم التكنولوجي يعنى عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية¹.
- الظروف السياسية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.
- النمو الديمغرافي: حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي الاستهلاكية تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.
- الإضرابات العمالية: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدورها إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير².

الفرع الرابع: أنواع الاختلال في الميزان التجاري

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى:

أولاً: الاختلال الطارئ

يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتياً وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 123.

² زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلاً إذا كانت الدولة تعتمد على الانتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلاءم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الانتاج الزراعي فإن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضاً نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري أو أي حالات استثنائية أو طارئة¹.

ثانياً: الاختلال الدوري

وهو الاختلال الذي يتحقق أساساً في الدول الرأسمالية المتقدمة والمرتبطة بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دورياً وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية حيث يزداد انتاج هذه الدول مما يدعم قدراتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملاءم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض انتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.

ثالثاً: الاختلال الدائم

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنوي أو الهيكلية وهو الاختلال المرتبط أساساً بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر².

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر

ما يلي:

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

² نفس المرجع السابق، ص 129 - 130.

- **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبياً من الأسعار العالمية، فتتخفص الصادرات وتزداد الواردات، نظر الكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية¹.

- **معدل نمو الناتج المحلي:** يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن الـ PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية²، كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

- **تغيرات أسعار الفائدة:** التغيير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.

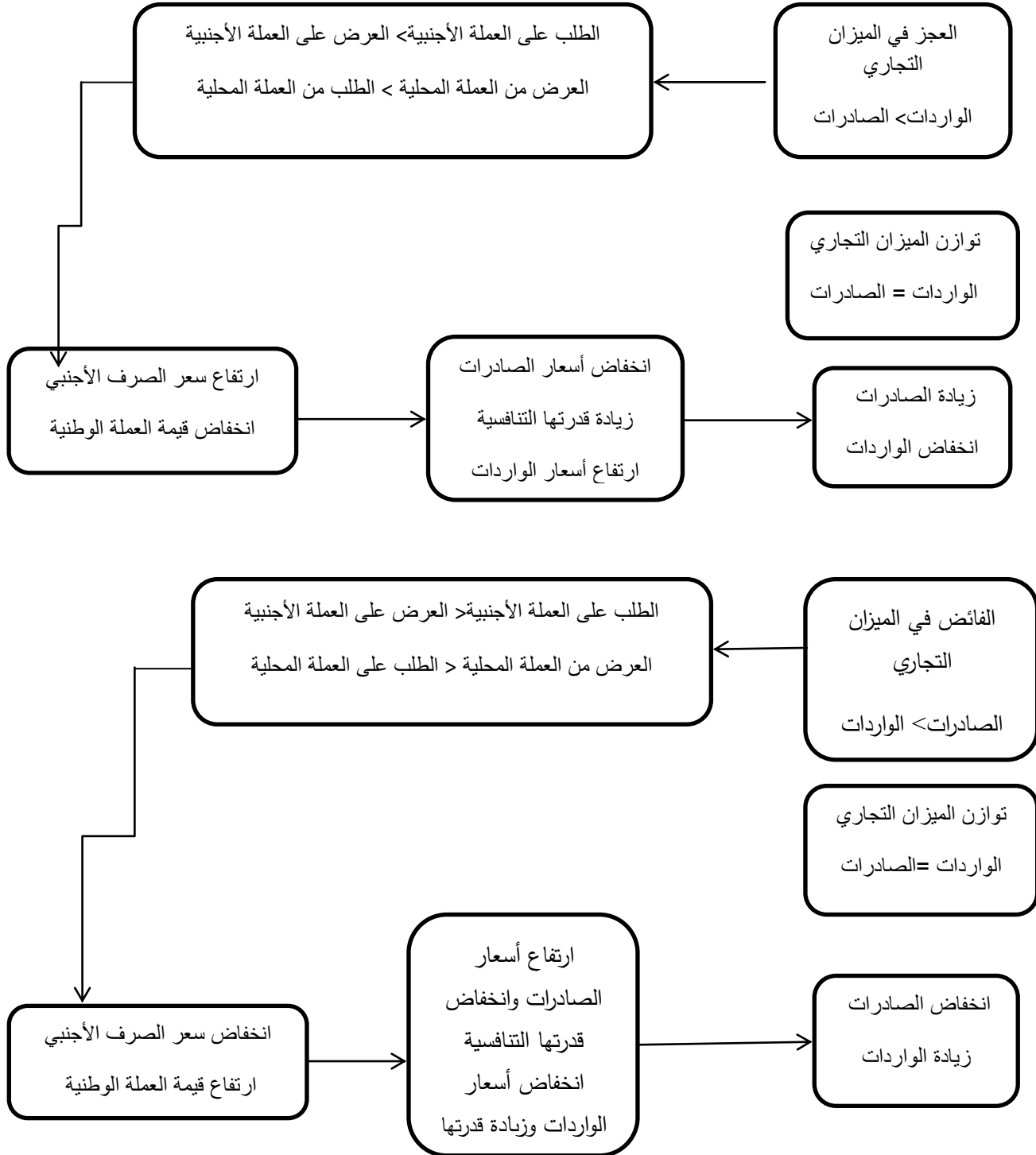
- **سعر الصرف:** يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 64.

² برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص 69.

الشكل رقم (02-02): العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومكتبة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 320 بتصرف.

المبحث الثالث: تحرير سعر الصرف والميزان التجاري

المطلب الأول: مفهوم سياسة تحرير أسعار الصرف

يعتقد البعض بأن تحرير سعر الصرف يعني بالضرورة تحرير التجارة الخارجية وتحرير رؤوس الأموال وهذا الاعتقاد ناتج عن وجود بعض القيود على الصرف.

والواقع تنقسم هذه القيود إلى القيود الخاصة بعمليات الحساب الجاري والقيود الخاصة بعمليات رؤوس الأموال، والقيود حسب هوية حامل العملة (مقيم وغير مقيم) وهو ما يعرف بالحرية الداخلية.

الفرع الأول: حرية الصرف الداخلية

أولاً: تعريف حرية الصرف الداخلية

تعرف بأن حرية المقيمين في اقتناء العملات أو الأصول المقومة بعملات أجنبية وبالتالي حرية تحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية باستخدام سعر الصرف المعمول به وهناك درجات متفاوتة في حرية الصرف الداخلية وذلك كما يلي:

1- يمنع المقيمون من اقتناء الأصول والعملات الأجنبية ويسمح لغير المقيمين اقتناء هذه الأصول و العملات.

2- يسمح للعموم باقتناء وامتلاك أصول و عملات أجنبية ولكن في نفس الوقت يمنع المصدرون من الاحتفاظ بعائداتهم من هذه العملات.

ثانياً: أهداف التحرير الداخلي

هناك جملة من الأهداف التي يصبوا إليها التحرير الداخلي لسعر الصرف من بين ما يلي:

- 1- حث العموم على بيع أو تسليم امتلاك من الأصول والعملات الأجنبية إلى النظام البنكي.
- 2- إدماج القطاع غير الرسمي وسوق الصرف الموازي أو السوداء ضمن القطاع الرسمي تقادياً لهروب رؤوس الأموال.

3- القضاء على الاختلالات المترتبة عن الرقابة المفروضة على الصرف.

الفرع الثاني: حرية الصرف الخاصة بعمليات الحساب الجاري

أولاً: تعريف حرية الصرف الخاصة بعمليات الحساب الجاري

تعني حرية بيع وشراء الصرف، القيام بمدفوعات متعلقة بعملية تصدير أو استيراد سلع وخدمات وهذه الحرية غير متسقة مع وجود قيود على التصدير والاستيراد، كحصى الاستيراد وأذونات التصدير¹... إلخ.

ثانياً: الأهداف

من بين الأهداف نجد ما يلي:

- 1- إن حرية الصرف في هذا المجال تخول للمستهلكين اشباع رغبات من السلع غير المتواجدة في الأسواق المحلية وللمنتجين اقتناء عناصر انتاج حديثة ومتنوعة.
- 2- تسمح حرية الصرف بتعرض المنتجين المحليين إلى المنافسة الخارجية وتحثهم بالتالي على الانتاج بكفاءة وتحسين استعمال الموارد والحد من القوى الاحتكارية لبعض الصناعات المحلية.

الفرع الثالث: حرية الصرف الخاصة بعمليات رؤوس الأموال**أولاً: تعريفه**

وتعني حرية شراء وبيع العملات الأجنبية للقيام بعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في محفظة الأوراق المالية وغيرها من العمليات التي يترتب عليها تحريك رؤوس الأموال بين الدول.

ثانياً: الأهداف

حرية الصرف هذه تساعد على جذب المستثمرين الأجانب من خلال²:

- 1- تسهيل عمليات تحويل أرباح الشركات الأجنبية إلى بلدانهم الأصلية وبالتالي تشجيع الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.
- 2- إن السوق بهذه الكيفية يسمح بتحويل القدرة الشرائية بين الأشخاص من مختلف الجنسيات وكذا تنويع الاستثمارات على المستوى الدولي.
- 3- تحويل المخاطر بين الأعوان الذين يقومون بتغطية صفاتهم وبين الضاربون.

¹ عبد الرحمان يسرى أحمد، محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 180.

² نفس المرجع سابق، ص 182.

المطلب الثاني: الشروط الواجب مراعاتها لنجاح سياسة تحرير أسعار الصرف

قد تصادف برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدول الراغبة في تحرير سعر صرفها، كما أن لهذه البرامج الإصلاحية لسعر الصرف والتجارة الخارجية بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في الدول الراغبة في تحرير سعر صرفها.

الفرع الأول: تأثير تحرير سعر الصرف

فضلا عن التأثيرات الايجابية لتحرير سعر الصرف، هناك تأثيرات سلبية يمكن أن تتحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من بينها:

- 1- فتح البواب أمام الاستيراد قد يترتب عليه ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات.
- 2- تحرير الصرف يمكن أن ينتج عنه هروب لرؤوس الأموال كما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا.
- 3- تحرير الصرف يعني تحركا أكبر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وبالتالي احتمال تعرض الاقتصاد إلى الصدمات الداخلية والخارجية.
- 4- تحرير الصرف يمكن أن يتسبب في عدم استقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة وعائدات الدولة من العملات الأجنبية.
- 5- على هذا الأساس يصبح تنفيذ السياسات الاقتصادية وإدارة الاقتصاد الكلي أكثر صعوبة مما يستوجب من السلطات الاقتصادية تدخلا سريعا لإصلاح ما يحدث من اختلالات وهزات الاقتصاد¹.

الفرع الثاني: شروط نجاح تحرير سعر الصرف

يوجد بعض الشروط التي يجب توفرها لضمان نجاح عملية تحرير سعر الصرف وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

أولا: استعمال سياسة صرف سليمة

وهذا يعني تحقق ما يلي:

¹حسان خضر، برامج اصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، WWW.arab-ari.org/cour25/pdf، صص 11-15.

- 1- يجب أن يكون سعر الصرف الحقيقي تنافسيا لتجنب التدهور في ميزان المدفوعات وهروب رؤوس الأموال.
- 2- يعني هذا أن يكون سعر الصرف متنسقا مع ميزان المدفوعات وإلا ترتب عليه تضخم في العجز وبالتالي ضرر في الموازين الاقتصادية الداخلية.
- 3- إذا تم تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته فسيكون من الصعب تحقيق التوازن في الميزان التجاري.
- 4- إذا تم تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته فتصبح الواردات مرتفعة الكلفة وستتدفق رؤوس الأموال بكثرة مما قد يسبب ارتفاعا في معدلات التضخم وربما تدهور في ميزان المدفوعات.

ثانيا: حجم كافي من احتياطات العملات الأجنبية

ويعني هذا توفر ما يلي:

- 1- حتى في حالة سياسة سعر صرف سليمة تحتاج الدول التي تعتمد تحرير سعر الصرف إلى كميات كبيرة من العملات الأجنبية لمواجهة ما قد تتعرض له من صدمات غير متوقعة.
- 2- الاحتياطات الأجنبية ضرورية للرفع من مصداقية برامج الإصلاح.
- 3- في حالة ضعف الاحتياطات سوف يبدو الاقتصاد هشاً وعرضة للصدمات ويبعث احساساً بعدم الثقة لدى المتعاملين الاقتصاديين، لكن إذا استمر هذا الحال طويلاً قد تفشل برامج تحرير سعر الصرف¹.

ثالثا: الاستقرار الاقتصادي الكلي

أسهمت حالة عدم استقرار الاقتصاد الكلي في فشل الكثير من برامج التجارة الخارجية والصرف.

رابعا: توفر مناخ خالي من الاختلالات و التشوهات الاقتصادية

نجاح جانب من جوانب الإصلاح بما فيها تحرير سعر الصرف، يقضي جهوداً مكتملة في جوانب أخرى بحيث:

¹ احسان خضر، نفس المرجع السابق، ص ص 11-13.

1- يقتضي للمتعاملين الاقتصاديين القدرة والاستجابة الحوافز السعرية، أي أن يرتفع المنتجون من العرض ويخفض المستهلكون من الطلب على أثر ارتفاع السعر، إذا لم يتم هذا فإن تحرير سعر الصرف لن يحسن من كفاءة الناتج والاستثمار.

2- هناك أهمية خاصة للإصلاحات التي تهدف إلى هيكل الانتاج من خلال إجراءات تنظيمية مثل: حقوق الملكية الفكرية وقوانين الافلاس وغيرها.

المطلب الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

نتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظراً لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

الفرع الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توجي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية حيث يمكن أن يكون هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلاً عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الانتاج، إذ أن الدولة التي تتمتع بهيكل انتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل انتاج وحجم تجارة أقل¹.

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية، وهذه التقلبات قد تؤدي إلي التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها.

¹ سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل انتاج وتجارة مختلفة"،

مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009، ص7.

ففي حالة تخفي قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية¹:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار؛

- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة؛

- بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية؛

- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفي قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث ارتفاع في الأسعار، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها²:

- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض؛

طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض؛

ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) فإن السيارة الألمانية التي يكون سعرها 10000 أورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 1000.000 دج بدلا من 900.000 دج، في حين أن السعر للمستورد الألماني لكمية التمور سعرها 500.000 دج ستخفض من 5555.5556 أورو إلى 5000 أورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90 دج مقابل 1 أورو إلى 10 دج مقابل 1 أورو.

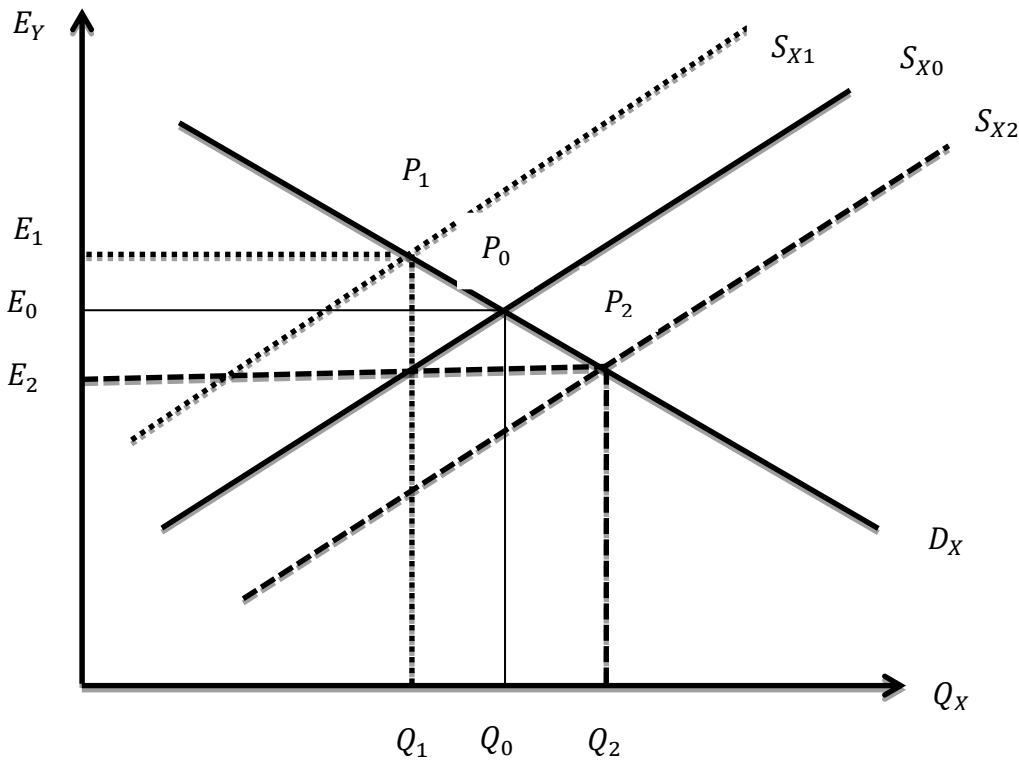
¹ محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 183.

² محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 267.

وهذا في حالة رفع سعر الصرف، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار.

ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): معدل الصرف والطلب والعرض على الصادرات



المصدر: نشأة نيبالوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص5 بتصريف.

يتضح لنا من خلال الشكل أن الطلب على الصادرات الدولية محل الدراسة (ولتكن الدولة A مثلاً) يتحدد بدالة طلب ثابتة D_x لا تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي في حين أن دالة عرض الصادرات S_x تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

Q_x : تشير إلى كمية الصادرات (المطلوبة والمعرضة)

F_x : تشير إلى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية.

ويوضح الشكل أنه عند النقطة P_0 والتي تمثل نقطة توازن، و E_0 التي تمثل معدل الصرف التوازني فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك اتجاه اليسار لتصل إلى S_{x1} ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى انخفاض الصادرات Q_0 إلى Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليمين لتصبح X_2 ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 ، بما يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات Q_0 إلى Q_2 ، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتغير بتغير معدل الصرف والتي يمكن تحديدها عند معدلات الصرف التالية: E_0 ، E_1 ، E_2 كما هو موضح كمايلي:

الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي:

(كمية الصادرات) * (سعر الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية)¹.

إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف) المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة وتصل الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي حدها الأقصى عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات مساوية للوحد، وتتجه الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي إلى التناقص عندما يكون الطلب على الصادرات غير مرن.

الفرع الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعاً داخلياً، أما سعرها مقوم بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي²، فالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزيد حجمها من هذه السلع فتنخفض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيباً وافراً في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على

¹نشأة نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص6.

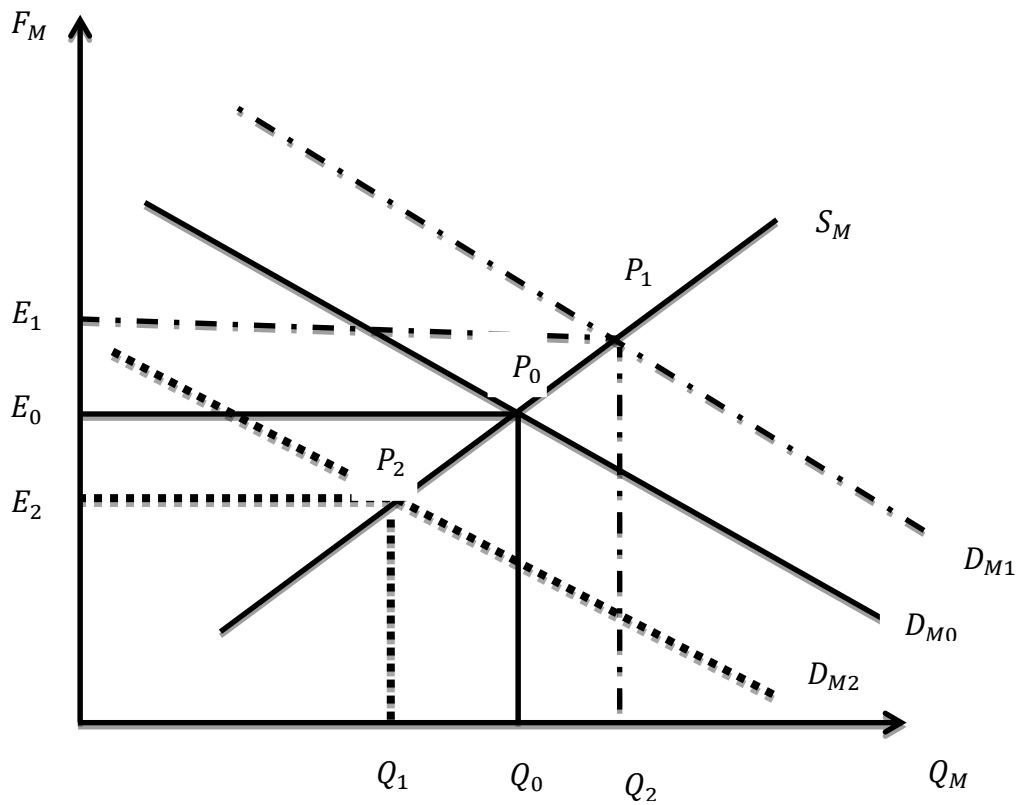
²مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، ترجمة: محمد ابراهيم منصور ومسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص329.

استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على احلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الانتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة غير أن امكانية الاحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية¹.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفف الأسعار إضافة إلى خفض تكلفة الانتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام².

ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-04): معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات



¹ بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص 130.

² حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 148.

المصدر: نشأة نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006، ص8.

من خلال الشكل وبافتراض دالة عرض الواردات S_M ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي، في حين دالة الطلب على الواردات D_M فإنها تستجيب لتغير معدل الصرف حيث:

Q_M : تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة

F_M : تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

حيث يوضح الشكل أنه عند النقطة P_0 يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني E_0 والكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 ، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح D_{M1} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي ارتفاع الواردات من Q_0 إلى Q_1 .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتحرك نحو اليسار لتصبح D_{M2} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من Q_0 إلى Q_2 .

ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الرف التالية: E_0, E_1, E_2 كما يلي:

الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي:

(كمية الواردات) * (سعر الواردات مقومة بالعملة الأجنبية)¹.

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات²، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة فتتوفر مثل هذه البدائل سيمنح المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات ومرونة

¹ نشأة نبيل الوكيل، مرجع سابق، ص9.

² أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2007، ص163.

الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة كبيرة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لواردها¹. وما يمكن القول هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات من التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

خلاصة

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما وبالأخص الحساب الخاص بالميزان التجاري الذي يضم كل من صادرات الدولة وواردها، ولوجود العديد من العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية وعلى رصيد ميزان المدفوعات نجد أن سعر الصرف من أهم مؤشرات التجارة الخارجية للدول.

أما الميزان التجاري هو أحد مكونات ميزان المدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، وبهذا فهو يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

وتختلف سياسة الصرف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة فقد يتم تعديل سعر العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها، كما يمكن استعمال احتياطات الصرف أو استخدام سعر الفائدة المرتفع وأياً يعتمد على مراقبة سعر الصرف متعدد ، وبهذا يمكن القول أن سعر الصرف واحد من أهم السياسات الاقتصادية الفعلة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية ومن بينها الميزان التجاري وتحسينها سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

¹ مورد خاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص329.

الفصل الثالث: تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

تمهيد

- ❖ المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر
- ❖ المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري
- ❖ المبحث الثالث: أثر تغير سعر الصرف على

الميزان التجاري في الجزائر

خلاصة

بعد أن تخلت الجزائر عن النظام الاشتراكي وتوجهت نحو اقتصاد السوق استوجب عليها القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في التجارة الخارجية ونظام المصرفي ونظام سياسة سعر الصرف.

في إطار نظام ثبات أسعار الصرف كان الدينار يتحدد على أساس وزن معين من الذهب، وبعد انهيار نظام بريتون وودز أصبحت قيمته ابتداء من يناير 1994 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة، الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 1986 أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر ففي تلك الفترة زادت المديونية الخارجية وارتفعت خدمة الدين وكانت الميزانية العامة في حالة عجز وكذلك الميزان التجاري، وفي ظل هذه الظروف الصعبة توجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وعقدت مجموعة من الاتفاقيات في إطار سياسة التعديل الهيكلي والإصلاحات التي قامت بها الجزائر مست نظام الصرف حيث في نهاية سبتمبر 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض قرار بتخفيض الدينار بنسبة 21% بالنسبة للدولار، كما تم تخفيض الدينار للمرة الثانية في سنة 1994، وهنا جاء دور التجارة الخارجية الذي يعتبر من أكبر القطاعات التي مست الإصلاح الاقتصادي في الجزائر حيث أنه من بين الأسباب التي دفعت الجزائر إلى إصلاح النتائج السلبية للميزان التجاري وبذلك قامت بالإصلاحات من حيث الرصيد ومن حيث الهيكل السلعي أي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ومحاولة تطبيق نظم سعر الصرف فيها وبكل أنواعها لتسوية ميزانها التجاري.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تحليلية لتغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر وقمنا بتقسيمه كما يلي:

المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري

المبحث الثالث: تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

المبحث الأول: سعر الصرف في الجزائر

تميز سعر صرف الدينار الجزائري بالاستقرار خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد التي امتدت من 1967 إلى 1990، ولم يشكل سعر الصرف المستقر في تلك الفترة عائقاً طالما كان خاضعاً للرقابة حيث أدت إدارة سعر الصرف الدينار الجزائري بهذه الكيفية إلى تكبد الدولة تكاليف إدارية للعملة الصعبة ليست لها أي علاقة أو ارتباط مع أداء اقتصاد الوطن، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار تدريجياً عن الواقع الاقتصادي حيث أدت هذه الوضعية إلى اتباع تخفيض تدريجي لقيمة الدينار لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وقد تزامن هذا مع الإجراءات الرامية إلى إقامة اقتصاد مبني على قواعد اقتصاد السوق.

المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

هناك مجموعة من المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر سنبرزها فيما يلي:

أولاً: المرحلة الأولى (1964-1973)

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيراً باتفاقية بريتين وودز حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزماً بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي، ولقد حددت الجزائر سعر الصرف الدينار الجزائري بما يعادل 0,18 غرام من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، وشرعت الجزائر خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي بتطبيق مخططها التتموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار الصرف وتطبيق هذا المخطط من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، حيث كان 1 دينار = 1.25 فرنك فرنسي بين أوت 1969 وديسمبر 1973 فأدى ضعف العملة الفرنسية في هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية¹.

ثانياً: المرحلة الثانية (1974-1986)

أدى إعلان نيكسون سنة 1971 عن نهاية نظام بريتين وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي نتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موازية من 3 العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطي كل عملة وزناً داخل السلة يعتمد على نسبة

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 155-156.

الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة وتتكون هذه السلة من 14 عملة من بينها الدولار الأمريكي، ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار في صرف الدينار¹.

حيث منحت لكل عملة منها ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري وارتباط الجزائر بهذه السلة من العملات سمح لها بالخروج نهائياً من منطقة الفرنك حيث قيمته تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة، وبما أن الدولار الأمريكي من العملات المكونة للسلة فضلاً عن وزنه الثقيل في المبادلات الدولية (العملة المحورية) فإن باقي العملات المكونة للسلة تسعير على أساسه.

والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي:

الجدول رقم (03-01): تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال مرحلة الربط بسلة عملات (1971-1987)

السنوات	1971	1972	1973	1974	1980	1982	1984	1986	1987
دج/	4.91	4.48	3.96	4.18	3.84	4.59	4.98	4.7	4.84

المصدر: بنك الجزائر

ثالثاً: المرحلة الثالثة (1986-1987)

أدخل خلال هذه الفترة تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس 1974، ويعتبر هذا التعديل تمهيداً لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقاً من مارس 1987².

رابعاً: المرحلة الرابعة (1987-1994)

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط

¹الحو موسى بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 291-292.

²محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 159.

الاقتصادي اثر تدني الواردات في مختلف المداخل التي يحتاج الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية وأعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990، عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات أي مع نهاية 1993 أو بداية 1994، على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترافي وفي هذه الأثناء وقبل بدء عملية جع الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج.

تم تعديل معدل الصرف الرسمي بغية ايصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، تمثلت هذه الطريقة التي تم اتباعها الاجراء عملية التعديل في تنظيم انزلاق تدريجي مراقب¹:

1- الانزلاق التدريجي:

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب خلال فترة طويلة نوعا ما وامتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,9 دج/\$ في نهاية سنة 1997 إلى 17.7 دج/\$ في نهاية مارس 1991.

2- التخفيض الصريح:

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي وهذا ليصل إلى 22,5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر الصرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة إلى غاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/01/1994 بتخفيض نسبته 40,17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/\$.

خامسا: المرحلة الخامسة من 1994 إلى يومنا هذا

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة الجدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل مع صندوق النقد الدولي حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40,17%، وكان

¹ عبد الجليل هجير، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص:73.

قبل ذلك قد فقد من قيمته 50% عام 1990، وما بين 25% و30% ما بين 1991-1993، وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض قيمة الدينار في مرحلتين بمجموع 70% وذلك ما بين شهر أفريل وسبتمبر 1994، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% ما بين 1998-2001، وتواصل هذا الانخفاض حوالي 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002 وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بخفض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% وهذا الجراء يهدف أساسا أحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية وواصل الدينار الانخفاض طيلة السنوات حيث وصل سنة 2014 إلى 80,57 دينار جزائري لكل واحد دولار أمريكي¹.

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف وسعر الصرف الموازي

بعد تطرقنا لتطور سعر الصرف في الجزائر سوف نتطرق للرقابة عليه وأهدافها

أولاً: نظام الرقابة على سعر الصرف

تعد مراقبة الصرف وتنظيمه من اختصاصات البنك المركزي، ويرخص لمجلس النقد والقرض بوضع المعايير التي تنظم العمليات المصرفية وحركات رؤوس الأموال من الجزائر وإليها، حيث حدد النظام 90-03 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 بدقة شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية ثم إعادة تحويلها إلى الخارج مع المداخيل الناجمة عنها².

وكان الهدف من الرقابة على الصرف فيما يلي³:

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيراتها على الدينار من أجل المحافظة على الاستقرار سعر صرف الدينار الجزائري؛
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة من أجل تمويل النشاطات ذات الأولوية؛

¹ عبد الجليل هجير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 74-75.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره؛ ص ص: 123-124.

³ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 174

• ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها إلى جانب الحد من تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج.

وتتم مراقبة الصرف بوضع مجموعة من الضوابط والآليات التي تهدف إلى التحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج، ويمكن ذكر أهم الضوابط فيما يلي¹:

- يجب أن يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو الخارج عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص لها العمل في الجزائر؛
- يتمتع بتحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة؛
- تمر عملية تمويل واردات أو صادرات السلع والخدمات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توطين لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة؛
- يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيرادات ضمن الشروط المحددة من طرف بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي؛
- يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة بواسطة التنظيم وتحويله إلى رصيده بالعملة الصعبة، ويقوم بمنحه مقابل الرصيد المتبقي بالدينار.

ثانيا: سعر الصرف الموازي في الجزائر

مراقبة الصرف تعد طريقة مستعملة الهدف منها حماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال في ميزان المدفوعات، ولكن هذه الطريقة التي تحد من ممارسة نشاط الصرف، تساعد في هروب الأموال إلى الخارج، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للتعامل في الصرف الأجنبي، يتطور سعر الصرف الموازي نظرا لقلّة وندرّة العملة الصعبة فيصبح البنك المركزي عاجز في تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، هذا الأمر يدفع من يرغب في الحصول على العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر ممكن الشيء الذي شجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي².

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 224-225.

² محمد بن زيان، الطاهر زياتي، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، المنظم أيام 21-22 ماي 2002، جامعة سعد دحلب، البلدة 2002، ص: 3.

إن حجم السوق الموازية للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور وينمو سعر الصرف الموازي، أما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي ويتضح هذا جليا من خلال المراحل التي مربها الدينار الجزائري.

ويمكن إجمال أهم الأسباب التي تؤدي بالمتعاملين الاقتصاديين للجوء إلى هذه السوق وتطورها فيما يلي¹:

- وجود الرقابة على الصرف بفرض قيود على المبادلات الخارجية وحركات رؤوس الأموال، وهذا ما يؤدي إلى ردة فعل عكسية؛
- نظام الواردات بدون دفع التي تسمح للمتعاملين الاقتصاديين من الحصول على عملات صعبة قابلت للتحويل في السوق الموازي لتمويل الواردات، أي تحويل رؤوس الأموال خارج القنوات الرسمية؛
- التسريح للمقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة قابلة للتحويل في البنوك التجارية، دون الحصول على تبرير مقبول لمصدر رؤوس الأموال التي يقدمها؛
- اتساع القطاع الخاص الذي يستثمر في الخارج، أو يعمل في نشاطات خفية أو تحتية ووجود سوق موازية للسلع المادية؛
- وجود فوارق في التكلفة ناتجة عن التصريف اليدوي الأقل من تكلفة التصريف البنكي وهذا ما أدى إلى اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

إن الخطوات التدريجية المتبعة من طرف السلطات النقدية بغية تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية قصد السماح للبرامج والمؤسسات الاقتصادية بالتجاوب معها بالشكل الذي يسمح للدينار الجزائري بالمساهمة في تحسين المناخ الاقتصادي الوطني وتحسين وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية كان يرمي إلى تحقيق الأبعاد الاقتصادية التالية:

¹حنان لعروق، سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص: 155.

أولاً: استقرار سعر الصرف:

إن بنك الجزائر هو من يؤثر في سوق الصرف، حيث يتحصل البنك على موارده من العملة الصعبة من إيرادات المحروقات، وهو الذي يعمل على المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال البحث عن توازن مرونه سعر الصرف العملة الوطنية، حيث يمثل هذا الاستقرار عامل مهم يساهم على المحافظة على معدلات تضخم معتدلة ومن جهة أخرى ضمان تنافسية المؤسسات الوطنية لتفادي تقلبات الصرف ومنه فإن استقرار سعر الصرف رهان عاملين:

- امتلاك كمية معتبرة من احتياطات الصرف:

حيث أن هذه احتياطات تساعد على استقرار سعر الصرف وبالتالي فبنك الجزائر غير مسؤول عن استقرار هذه الأخيرة عندما تنخفض مستوى الاحتياطات، فعند انخفاض أسعار البترول سنة 1998 و1999 بلغ متوسط سعر البرميل 19.5 لينخفض بعد ذلك إلى 12.5 دولار لتتخفض بعد ذلك احتياطات الصرف إلى 8 مليار دولار.

- سياسة نقدية مخصصة:

إن اعتماد سياسة نقدية سليمة شرط أساسي لاستقرار أسعار الصرف لأن أي انزلاق تضخمي ناتج عن سوء التسيير للعملة سوف يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، ولهذا ومن أجل تدارك فارق التضخم بالنسبة للشركاء التجاريين لابد من زيادة الدينار.

ثانياً: ارتفاع احتياطات الصرف:

إن ارتفاع احتياطات الصرف والتي ترجع إلى النهوض بأسعار النفط لسنة 1999 كان له الأثر الواضح والسريع على توازن سوق الصرف، حيث يتم تسجيل عرض مرتفع للعملة الصعبة لسنوات (2000-2001-2002) والذي قابله طلب على العملات الأجنبية حيث عرفت سنتي 1999 و2000 ارتفاعاً كبيراً فاق كل التوقعات للاحتياطات الرسمية بلغت ما قيمته 4.4 مليار دولار على التوالي، ثم واصل الارتفاع بوتيرة متسارعة إلى أن بلغ سنة 2009 ما قيمته 148.91 مليار دولار أي ما يعادل 34 ضعف قيمته سنة 1999 حيث أصبح معدل تغطية واردات السلع والخدمات من طرف احتياطات الصرف سنة 2009 تقدر

بأكثر من 36 شهر مقابل 35 شهر سنة 2008 وما يقارب 24 شهر سنة 2004، هذه الزيادة نتيجة التحسن المستمر في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات¹.

إضافة إلى البعدين السابقين يهدف تحرير سعر صرف الدينار الجزائري إلى مايلي:

- العمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات وبالتالي تحسين وضعية الميزان التجاري؛

- يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة نتيجة انخفاض تكلفتها؛

- يساهم في تعزيز استقلالية بنك الجزائر ونمو احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف، وبالتالي فسخ المجال للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكلة النقص الموجود في اقتصاد البلد؛

- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات الخارجية وكيفية التعامل معها، فسعر الصرف المرن يعمل على امتصاص آثار هذه الصدمات؛

- يعمل على تعزيز وتسهيل أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية؛

- العمل على إبراز المكانة التنافسية للمنتج المحلي أمام المنتج الأجنبي.

وما يمكن قوله هو أن التحويل التدريجي للدينار الجزائري يعمل على التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات للدولة وتحسين المناخ الاستثماري للبلاد، إلى جانب كون التخفيض في قيمة الدينار الجزائري يعتبر ضروري من أجل الوصول إلى قابلية التحويل الكلية عند سعر صرف عقلاني والتحول إلى تحرير سعر الصرف ووضع سوق حرة للصرف².

المطلب الرابع: سياسة تخفيض الدينار الجزائري

إن اعتماد الدينار الجزائري على المحروقات بالدرجة الأولى بنسبة تقدر بحوالي 98% في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري والذي أدى إلى حوث أزمة حقيقية سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وانخفاض سعر صرف الدولار أدى إلى تراجع إيرادات الصادرات الجزائرية من المحروقات من 12.7 مليار

¹ أيت يحي سميّر، التعويم المدار بين التصريح والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011، ص 86.

² محمد لمين بربري، الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 57.

دولار عام 1985 إلى 7.9 مليار دولار في السنة الموالية، وبلغت بنسبة الانخفاض 38% خلال سنة واحدة وهو ما أثر بشكل كبير على الميزان التجاري للدولة، وأجبر السلطات النقدية الجزائري على تطبيق عدة اصلاحات اقتصادية ومن بينها تخفيض قيمة الدينار الجزائري بداية من 1987.

الفرع الأول: اسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

أشار صندوق النقد الدولي إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية تخفيض، ومن بين الأسباب قيمة الدينار نذكر منها:

أولاً: تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية:

نقول عن عملة أنها مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية إذا كان سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة، ما ينتج عن ذلك المضاربة ولا يمكن القول أن العملة أكبر من قيمتها الحقيقية إلا إذا كان سعرها الرسمي لا يعكس السعر التوازني، والذي يبعد الميزان التجاري عن حالة العجز لمدة طويلة¹.

ومن أبرز المشكلات الناجمة عن المغالاة في تقييم العملة المحلية هي هروب رؤوس الأموال من خلال عدة طرق وأبرزها شيوعاً بيع وشراء العملات الأجنبية في الأسواق الموازية.

ثانياً: عجز ميزان المدفوعات

من بين أسباب التخفيض أيضاً العجز في ميزان المدفوعات الذي يدل على أن البلد في حاجة ماسة إلى زيادة مداخل الصادرات خاصة بعد أزمة البترول 1986، وأيضاً بحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية، والجدول المالي يبين تطور مؤشر ميزان المدفوعات في الفترة (1982-1989)

الجدول رقم (03-02): تطور رصيد ميزان المدفوعات (1982-1989)

الوحدة: \$10⁹

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
مؤشر ميزان المدفوعات	-1.1	-0.5	-0.4	-1.2	-1.5	-0.3	-0.8	-0.7

المصدر: صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 137.

¹ محمد لمين بري، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-138.

يلاحظ من هذا الجدول أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 1982 إلى 1985 حيث سجل فائض بمقدار 1.2 مليار دولار، نتيجة الفائض في الميزان التجاري نتيجة زيادة مداخيل المحروقات والمفسرة بارتفاع قيمة الدولار.

ثالثا: ارتفاع قيمة الديون الجزائرية

لقد أدى ارتفاع قيمة الديون الخارجية وخدماتها إلى استنزاف العملات الأجنبية التي كان من الممكن توجيهها كاحتياط لتدعيم الدينار الجزائري، والجدول الموالي يبين لنا تطور قيمة الديون الخارجية كالتالي:

الجدول رقم (03-03): تطور الديون الخارجية (1971-1990)

الوحدة: \$ 10⁹

السنوات	1971	1974	1980	1984	1987	1990
الديون الخارجية	1.26	3.37	13.36	15.94	26.70	26.59

المصدر: صحراوي سعيد، مرجع سابق، ص 138.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الديون الخارجية في ارتفاع مستمر من سنة 1971 واستمرت في التطورات رغم القيام بتخفيض في قيمة العملة بداية من سنة 1987 في إطار برامج التعديل الهيكلي، و بالتالي فسياسة تخفيض قيمة العملة ليس لها أي تأثير على الحد من تقادم الديون الخارجية.

ولقد أشار المدير العام لصندوق النقد الدولي بهذا الخصوص أنه من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتشجيع الانتاج والاستثمار خارج قطاع المحروقات لابد من تخفيض سعر الدينار الجزائري، واتباع خطة مدروسة وفرض قيود أكبر على الميزانية من أجل دعم نمو الادخار الجزائري وتوجيهه لخدمة الاستثمار خارج قطاع المحروقات¹.

الفرع الثاني: أثار تخفيض الدينار على الاقتصاد الجزائري

شهد نظام الصرف في الجزائر مند سنة 1986 تعديلات عدة تزامنت أغلبها مع الاصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري حيث أن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الميزان التجاري للدولة، ولقد كان

¹ مبارك بوعشة، السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999، ص

الهدف من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا العجز عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب والأهداف المسطرة من قبل الدولة فسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لها آثار على كل من الصادرات والواردات:

أولاً: أثر تخفيض قيمة الدينار على الواردات

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، والأثر المباشر يكون على السلع الاستهلاكية والوسيطه كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذا صاحبه تعديلات في الأجور ما يخلق بدوره آثار سلبية على التضخم بالنسبة للأجور، فبعد تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار زاد المتوسط السنوي للتضخم، حيث قدرت الزيادة بحوالي 10% في الفترة (1984-1988) وارتفعت إلى حوالي 25% في (1990-1991) ووصلت إلى 30% سنة 1995.

ثانياً: أثر تخفيض قيمة الدينار على الصادرات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظرياً يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية، وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية وبالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها مقابل انخفاض الواردات من السلع، ما يؤدي بدوره إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري ولكن واقعياً بالنسبة للاقتصاد الجزائري نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار النفط التي تحدد وفق لمنظمة الأوبك¹.

ومن بين الآثار السلبية أيضاً لسياسة التخفيض على الاقتصاد الوطني ما يلي²:

- إن سياسة تخفيض قيمة العملة بصورة مستمرة يدخل عدم اليقين فيما يخص القيمة المستقبلية للدينار ما يؤثر على المبلغ الفعلي للصفقات المستقبلية؛
- التخفيض التدريجي للدينار لا يعطي مؤشر عن القيمة الحقيقية والسعر التوازني له إذ أنه لا يمكن معرفة متى وفي أي مستوى سيوقف التخفيض؛
- ينتج عن هذا النظام خسائر في سعر الصرف لدى المؤسسات الخاصة والعامة وهذا في غياب نظام تغطية ضد خطر الصرف؛
- كما ينتج عن التخفيضات المتتالية للدينار استفحال ظاهرة التضخم؛

¹ مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 85-86.

² صحراوي سعيد سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 143.

- يؤدي إلى توجيه الأفراد نحو الاستثمارات غير المنتجة مثل: العقارات، الذهب، الصرف الأجنبي...إلخ.

وبالتالي فسياسة التخفيض التدريجي للدينار لم تكن لها نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات.

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي الدول الأخرى إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر بين موقعها في المعاملات الدولية ويظهر الدور الاستراتيجي للصادرات البترولية التي تمثل مصدر الايرادات الأساسي للاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري للفترة 1990-2012

مرت الجزائر بعدة تطورات ومراحل ومن بين هذه التطورات تطرقنا إلى تطور الميزان التجاري والصادرات والواردات الجزائرية وسنتطرق إليها في هذا المطلب كمايلي:

الجدول رقم(03-04): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1994-2012)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات المستوردات %
1994	8340	9365	-1025	89,05
1995	10240	10761	-521	95,15
1996	13375	9098	4277	147,01
1997	13889	8687	5202	159,88
1998	10213	9403	810	107,91
1999	12522	9164	3358	136,64
2000	22031	9173	12858	240,17
2001	19132	9940	9192	192,47
2002	18825	12009	6816	156,75

الفصل الثالث عشر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

181,85	11078	13534	24612	2003
175,24	13775	18308	32083	2004
221,48	24351	20044	44395	2005
254,53	33157	21456	54613	2006
217,7	32532	27631	60163	2007
200,86	39819	39479	79298	2008
115,02	5902	39292	45194	2009
140,96	16581	40472	57053	2010
155,54	26242	47247	73489	2011
158,07	27180	46801	73981	2012

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على احصائيات المركز الوطني لإحصاء والاعلام.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن الميزان التجاري قد شهدا عجز في سنتين 1994 بقيمة (-1025) مليون دولار أمريكي وبلغت نسبة التغطية الصادرات للمستوردات 89.05% وأيضا في سنة 1995 بقيمة (-521) بنسبة تغطية تقدر بـ 95.15 أي أن هناك تزايد في معدل التغطية وذلك بسبب تراجع والصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل النفط ومع استمرار الصادرات غير نفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة، شهدت هذه المرحلة تطبيق البرنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في سنة 1994 ثم تخفيض الدينار بنسبة 40.17% وكما هو منصوص في النظرية الاقتصادية، فان تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض المستوردات وبالتالي تصحيح العجز في الميزان التجاري في المدى الطويل حيث نلاحظ أن تدهور الميزان التجاري في المدى القصير لتسجل سنة 1995 عجزا ولكن نلاحظ أن هناك تحسن في المدى الطويل، حيث شهد الميزان التجاري فائض بداية من سنة 1996، كما عرفت الفترة (1996-1997) انتعاشا أيضا في الميزان التجاري بسبب تحسن أسعار البترول بينما تراجع هذا التحسن من جديد سنة 1998 نتيجة انخفاض سعر البرميل من البترول إلى أدنى مستوى له أقل من 12 دولار للبرميل)، أما الفترة الممتدة ما بين 1999 و2002 فقد شهدت قيم مرتفعة للصادرات وذلك بسبب الأسعار المرتفعة للبترول نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه.

لقد ارتبطت وضعية الميزان التجاري أيضا بالديون الخارجية إذ امتصت خدمة الدين قبل الشروع في إعادة الجدولة أكثر من 86% من إيرادات الصادرات¹.

¹ عبد المجيد قدي، نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 271.

سجل الميزان التجاري خلال بداية القرن 21 نتائج موجبة ويرجع السبب وراء هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية والذي يمثل بدرجة أولى نسبة تغطية لصادرات الجزائرية 98% حيث وصل سعر البرميل 99.97 دولار أمريكي في سنة 2008 بإضافة لتنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد والتصدير، وسوف نقوم بتحليل الميزان التجاري في السنوات أربعة الأخيرة

الميزان التجاري لسنة 2008: بلغت قيمته 39819 مليون دولار أمريكي بمعدل تغطية 200.86 ويرجع السبب إلى ارتفاع النفط في الأسواق العالمية.

الميزان التجاري لسنة 2009: نلاحظ أن هناك تراجع مقارنة بسنة 2008 حيث بلغت قيمته 5902 مليون دولار بمعدل تغطية 115.02 ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البرميل حيث قدرت ب 62.25 دولار أمريكي مقابل 99.97 دولار أمريكي في 2008.

الميزان التجاري لسنة 2010: حقق فائض بلغ 16.45 مليار دولار أمريكي مقابل 5.9 مليار دولار في عام 2009 أي أن قيمة الصادرات ارتفعت بنسبة 25% وبلغت 57053 مليون دولار مقابل 45194 مليون دولار في العالم الماضي وارتفعت الواردات الجزائرية بنسبة 2.34% وبلغت 40472 مليون دولار مقابل 39292 مليون دولار في سنة 2009، حيث انعكس هذا الارتفاع لسنة التغطية الصادرات والواردات التي انتقلت من 115% في سنة 2009 إلى 140% وتمثل المحروقات والنفط والغاز أهم صادرات الجزائر.

وهي تفوق 98% أما الصادرات خارج المحروقات فتبقى ضعيفة ب 2.86% من الحجم الاجمالي للصادرات فهي تمثل 1.62 مليار دولار بالرغم من ارتفاع قدر ب 52% مقارنة بسنة 2009، ويفسر تحسن التجارة الخارجية بارتفاع مبلغ صادرات المحروقات بزيادة من 3% وتراجع الواردات لاسيما المواد الغذائية بحوالي 8%.

الميزان التجاري 2011: حقق فائض بزيادة من 26.93 مليار دولار خلال 2011 مقابل 16.58 مليار دولار في سنة 2010، أي بارتفاع قدر بنسبة 62.46% حيث بلغت الصادرات 73487 مليار دولار مقابل 57053 مليون دولار أمريكي في 2010 أي بارتفاع 28.63% وبلغت الواردات 47247 مليون دولار مقابل 40472 مليون دولار في 2010 أي زيادة قدرها 14.78%، ويرجع تحسن التجارة الخارجية في 2011 إلى ارتفاع صادرات المحروقات بزيادة تقدر ب 28.03% وذلك بفضل أسعار البترول الخام المستقر وزيادة الصادرات خارج المحروقات ب 41%، حيث انعكس التوجه الايجابي للصادرات على نسبة تغطية الواردات

بالصادرات التي انتقلت من 140% في 2010 إلى 155% في 2011، حيث تشكل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية نحو الخارج بحصة تفوق 97% من الحجم الاجمالي للصادرات أي 71.24 مليار دولار في 2011 مقابل 55.53 مليار دولار في 2010 أي زيادة ب 28.30% وبخصوص الصادرات خارج المحروقات التي تمثل سوى 2.93% من الحجم الاجمالي للصادرات أي 2.15 مليار دولار فقد شهدت ارتفاع معتبرا نوعا ما قدر ب 41 بالمئة ب 2010.

الميزان التجاري 2012: خلال عام 2012 حققت الجزائر فائض تجاري قدر ب 27.18 مليار دولار هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى الاستقرار النسبي لتدفق الواردات والصادرات، بلغت الصادرات 73.98 مليار دولار أي بزيادة 0.67%، أما في ما يخص الواردات فقد وصلت إلى 46.80 مليار دولار أي بانخفاض طفيف يقدر بنسبة 0.94% وانتقل معدل تغطية الصادرات للواردات في سنة 2011 ب 155%، وقد ارتفع عام 2012 بمعدل تغطية 158%.

المطلب الثاني: التوزيع السلي لصادرات والواردات

باعتبار الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية بنسبة كبيرة ويغلب عليها منتج واحد في التصدير وهو النفط، نجد في مقابل ذلك تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف المصنعة ولسع التجهيز فإن دراسة اتجاه الصادرات والواردات يكون على النحو التالي:

أولاً: الصادرات

يتضح من خلال الملحق الإحصائي رقم 01 الخاص بالتوزيع السلي الصادرات مثلت المحروقات معظم صدرتنا إلى الخارج خلال عام 2012 بحصة بلغت 97,04% من إجمالي الصادرات أما فيما يخص خارج المحروقات لاتزال هامشية قدرت ب 2.81% من حجم إجمالي الصادرات إن حجم المنتجات المصدرة خارج المحروقات تتكون أساساً من مواد نصف مصنعة والتي بلغت قيمتها 1496 مليون دولار في 2011 ما نسبته 2,24%.

وتحتل المرتبة الثالثة المنتجات الغذائية ما نسبته 0,42% أي قيمته مليون دولار فهناك ارتفاع في سنة 2011 حيث بلغت ما قيمته 313 مليون دولار، أما المواد الخام التي تحتل المرتبة الرابعة فهناك زيادة قيمتها 166 مليون دولار في 2012 ما نسبته 0,23% وكانت قيمتها في 2011 161 مليون دولار، أما التجهيز الفلاحي ولسع التجهيز الصناعي ولسع الاستهلاك فتعتبر شبه معدومة فتراوحت نسبتها على التوالي ب 0,001% و 0,04% و 0,02%، وهو ما يعني بأن الجزائر في فترة تحرير التجارة الخارجية لم ترقى

منتجاتها الصناعية على اختلافها إلى مستوى التصدير بحيث نجد نسبتها من إجمالي الصادرات ضئيلة جداً وهو ما يدل على أنّ الجزائر اقتصادها يعتمد على عائدات النّفطدون مساهمة غيره من القطاعات الانتاجية في تمويل الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني للمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النّفط في السّوق الدولي.

ثانياً: الواردات

بناء على معطيات الملحق 02 نلاحظ أنّ السلع التجهيزات الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت أعلى قيمةً في سنة 2011 بـ 16050 مليون دولار وتراجعت هذه النسبة في 2012 أي بلغت 13453 مليون دولار وتشكل التجهيزات الصناعية 28,75% من إجمالي الواردات. أما بالنسبة للواردات من المنتجات نصف المصنعة فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات 22,16% حيث بلغت أعلى نسبة في سنة 2011 بقيمة تقدر 10685 مليون دولار حيث نلاحظ تراجع هذه القيمة في سنة 2012، ونجد المرتبة الثالثة السلع الاستهلاكية بنسبة 21,27% أي ما قيمتها 9955 مليون دولار فهي في ارتفاع مقارنةً بالسنوات الأخرى حيث بلغت أعلى قيمة 2012، المرتبة الرابعة نجد السلع الغذائية بقيمة 8983 مليون دولار بنسبة تغطية 19,19% في سنة 2012 وما يلاحظ عن هذه القيمة في تراجع مقارنةً بسنة 2011 أما الطاقة والزيوت فقد احتلت المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي فقد بلغت قيمة الطاقة والزيوت 1887 مليون دولار بنسبة تغطية الواردات 4,03% أما المواد الخام بلغت نسبة 3,90% بقيمة 1824 مليون دولار وما يلاحظ عن مجمل الواردات في سنة 2012 أنّها انخفضت مقارنةً بسنة 2011 فكانت قيمتها 47247 مليون دولار في سنة 2011 فانخفضت إلى 48601 مليون دولار وهذا بسبب تقيد الواردات.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات

أولاً: التوزيع الجغرافي للواردات

إن التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية يبين لنا أهم الأسواق للتجارة الخارجية التي تتعامل معها الجزائر والجدول التالي يبين بعض البلدان التي لها مبادلات تجارية مع الجزائر.

الجدول رقم (03-06): التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الاقتصادية لفترة (2005-2012)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
39797	37307	28009	23186	41246	26833	28750	25593	الاتحاد الأوروبي
20029	24059	20278	15326	28614	25387	20546	14963	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوربية)
36	102	10	7	10	7	7	15	باقي الدول الأوربية
4228	4270	2620	1841	2875	2596	2398	3124	أمريكا الجنوبية
4683	5168	4082	3320	3765	4004	1792	1218	آسيا (دون الدول العربية)
-	41	-	-	-	55	-	-	دول المحيط
958	810	694	564	797	479	591	621	الدول العربية (دون المغرب العربي)
2073	1586	1281	857	1626	760	515	418	دول المغرب العربي
62	146	79	93	365	42	14	49	باقي الدول الافريقية
71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	46001	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع الجمارك الجزائرية <http://www.douane.gov.dz>، تاريخ

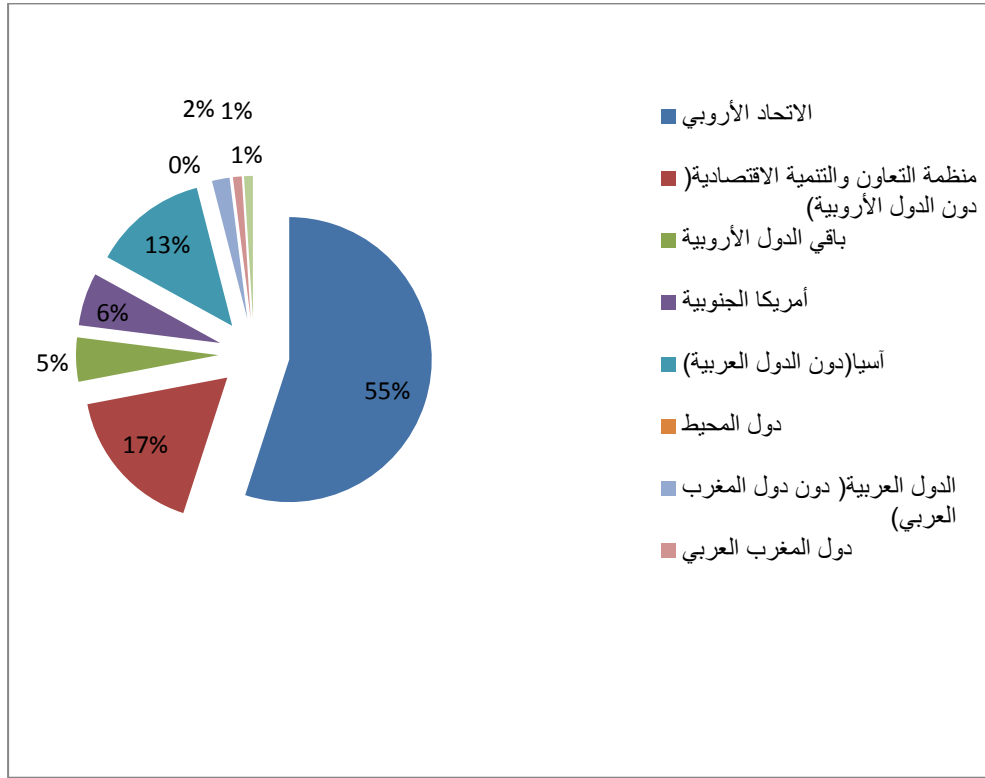
التصفح: 2017/05/03، 12:08.

نلاحظ من خلال الجدول أن دول الاتحاد الأوروبي تتميز بسيطرتها على الواردات الجزائرية حيث أخذت قيم الواردات من دول الاتحاد الأوروبي بالتزايد من قيمة 11255 مليون دولار أمريكي سنة 2005، وهذا ما يقبله دخول اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع الجزائر حيز التنفيذ إلى أن وصلت إلى قيمة 20985 مليون دولار أمريكي سنة 2008، ثم تناقصت قيمتها خلال الفترتين 2009، 2010 حيث أخذت قيمة 20704، 20774 مليون دولار أمريكي على التوالي ، ثم شهدت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي تزايد حتى أخذت أعلى قيمة لها سنة 2012 بـ 26333 مليون دولار أمريكي.

حيث بلغت قيمة الواردات الجزائرية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باستثناء الدول الأوروبية سنة 2005 قيمة 3506 مليون دولار وأخذت في السنوات المقبلة قيمتها بالتزايد إلى أن وصلت أعلى قيمتها سنة 2012 ، ثم أخذت قيم هذه الواردات بين الانخفاض والتزايد الطفيف في السنوات المقبلة، وأخذت واردات الجزائر من باقي الدول الأوروبية قيم متذبذبة بين الزيادة والانخفاض، حيث أخذت أدنى نسبة لها سنة 2010، أما أعلى قيمة لها سنة 2012، أما من أمريكا الجنوبية كانت واردات الجزائر تأخذ قيم مختلفة حيث سجلت أدنى قيمة لها خلال هذه الفترة بـ 1249 مليون دولار سنة 2005، ولم تتجاوز قيمة 3931 مليون دولار التي حققت سنة 2011، ولقد كانت واردات الجزائر من الدول الآسيوية غير العربية قيم تتذبذب بين الانخفاض والارتفاع، أما دول المحيط فكانت والواردات الجزائرية ضئيلة جدا حيث سجلت في هذه الفترة قيمة 31 مليون دولار سنة 2005 وقيمة 2 مليون دولار في سنة 2009، أما السنوات الأخرى فكانت قيمتها معدومة، أما الدول العربية كانت تسجل قيم متزايدة، والدول المغرب العربي كانت مساهمة هذه الدول ضعيفة مع أنها كانت تشهد تزايد في قيمتها خلال الفترة حيث سجلت أدنى قيمة لها 217 مليون دولار، وأعلى قيمة لها 807 مليون دولار، أما عن باقي الدول الأفريقية تزايد مستمر بنسب ضئيلة في واردات الجزائر لكن المساهمة ضعيفة حيث لا تتجاوز قيمة 741 مليون دولار أمريكي.

من خلال الجدول يمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03-05): التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية لفترة (2005-2012)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات الجدول رقم (03-06).

وفي الأخير نستنتج أن دول الاتحاد تأخذ أعلى نسبة لسيطرتها على واردات الجزائر (55%)، تليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأروبية) بـ (17%)، ثم تليها باقي الدول بنسبة ضئيلة.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات

تتنوع الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين، والجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تمثل أسواق في الخارج، وسنحاول القيام بتحليل وتوزيع الجغرافي لصادرات الجزائرية حسب المناطق الأكثر الأهمية الذين تتعامل معهم الجزائر في مجال الصادرات.

الجدول رقم (03-07): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2012).

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
39797	37307	28009	23186	41246	26833	28750	25593	الاتحاد الأوروبي
20029	24059	20278	15326	28614	25387	20546	14963	منظمة

الفصل الثالث عشر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

								التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوربية)
36	102	10	7	10	7	7	15	باقي الدول الأوربية
4228	4270	2620	1841	2875	2596	2398	3124	أمريكا الجنوبية
4683	5168	4082	3320	3765	4004	1792	1218	آسيا (دون الدول العربية)
-	41	-	-	-	55	-	-	دول المحيط
958	810	694	564	797	479	591	621	الدول العربية(دون المغرب العربي)
2073	1586	1281	857	1626	760	515	418	دول المغرب العربي
62	146	79	93	365	42	14	49	باقي الدول الافريقية
71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	46001	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع الجمارك الجزائرية <http://www.douane.gov.dz>، تاريخ

التصفح: 2017/05/03، 11:55 بتصريف.

من الجدول أعلاه يتضح أن الصادرات وزعت حسب المناطق الجغرافية يتبين أنها تتوزع المجموعات

الآتية :

تحتل بلدان الاتحاد الاوروبي مكانة وأهمية في سوق التصريف السلع الجزائرية طلية فترة (2005-

2012)، وبذلك تعتبر اهم زبون للجزائر حيث كانت تسجل نسبة مختلفة من عام (2005-2007) بمقدار

ضئيل حيث سجلت عام 2005 بمقدار 25593 مليون دولار أمريكي إلى أن شهدت الارتفاع وصل الي

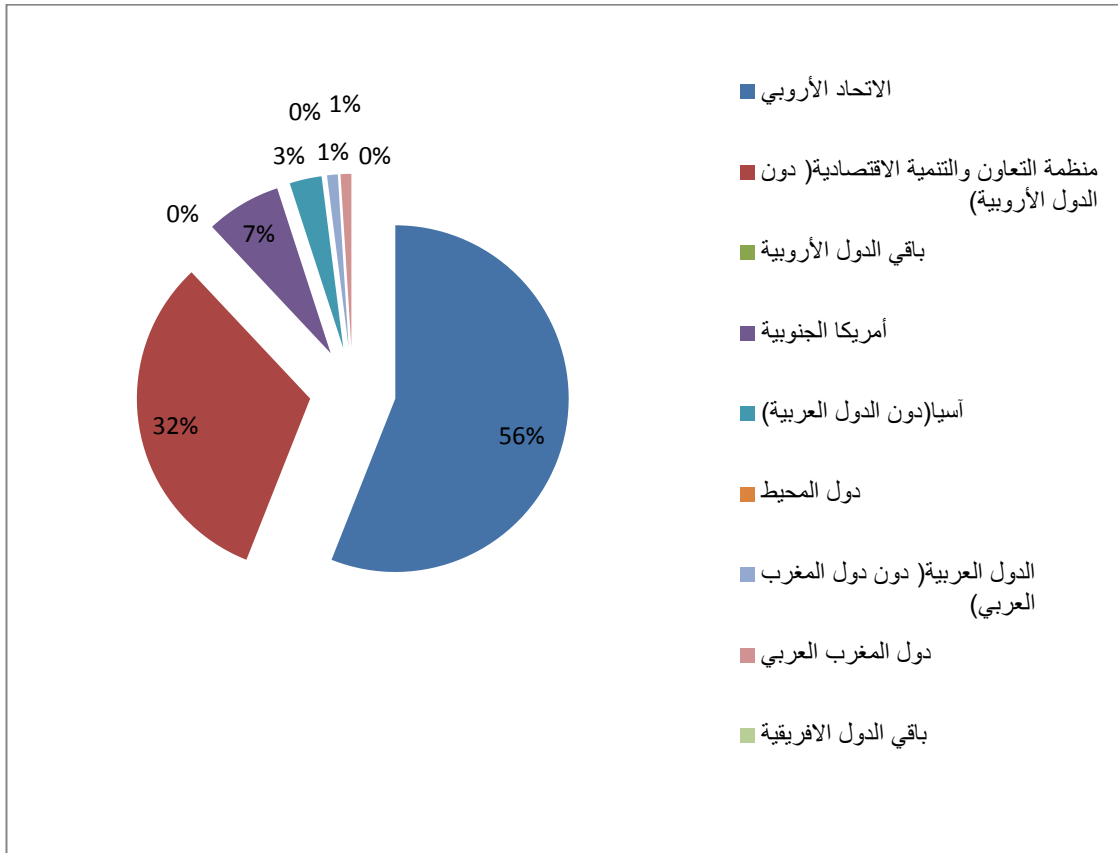
قيمة 41246 مليون دولار امريكي سنة 2008، ثم تراجعت الى ان وصلت في سنة 2012 قيمة

39797 مليون دولار أمريكي وتأتي منظمة تعاون وتنمية الاقتصادية فهي بذلك تصل الي اعلي قيمة لها تقدر ب 28614 مليون دولار أمريكي سنة 2008، لتتراجع سنة 2009 بقيمة 15326 مليون دولار أمريكي، لترتفع بقيمة 20278 مليون دولار أمريكي عام 2010 معا العلم انها سجلت أدني قيمة لها سنة 2005.

أما باقي الدول الأوروبية عرفت الصادرات الجزائرية نحو هذه المجموعة ارتفاعا حادا عام 2011 بـ 102 مليون دولار بعدما كانت لا تتجاوز 10 مليون دولار أمريكي عام 2010. أما عن أمريكا الجنوبية تميزت قيمة الصادرات نحو هذه المجموعة بالتراجع عام 2009 مسجلة قيمة 1841 مليون دولار أمريكي، وسجلت ارتفاع عام 2010 و2011 على التوالي بقيمة 2620 مليون دولار أمريكي و4240 مليون دولار أمريكي، لتتراجع عام 2012 بقيمة 4228 مليون دولار أمريكي لتصل عام 2013 إلى 2965 مليون دولار أمريكي، أما دول المحيط لم تقم الجزائر بأي عملية تصدير نحو هذه المجموعة سوى تلك التي قامت سنة 2007 بقيمة 55 مليون دولار أمريكي، وعام 2011 بقيمة 41 مليون دولار أمريكي، حيث كانت تمثل نسب ضئيلة جدا أو شبه معدومة، أما الدول العربية فلجزائر لم تستفيد كثيرا من هذه المنطقة، أما دول المغرب العربي على عكس الدول العربية فقد شهدت صادرات الجزائر ارتفاعا مستمرا نحو دول المغرب العربي، والتي وصلت إلى أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة إلى قيمة 2073 مليون دولار أمريكي عام 2012، وباقي دول إفريقيا سجلت الصادرات ما قيمة 365 مليون دولار أمريكي ، كأعلى قيمة لها عام 2008 لتتراجع قيمها إلى أن تصل إلى قيمة 67 مليون دولار أمريكي عام 2012، وأدنى قيمة لها سجلت أثناء هذه الفترة سنة 2006 بقيمة 14 مليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (03-06): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية

لفترة (2005-2012)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجدول السابق.

المبحث الثالث: تأثير تغير سعر الصرف على الميزان التجاري

المطلب الأول: المرحلة الأولى (1990-1997)

الجدول (03-05): تغير سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري (1990-1997)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	سعر الصرف	الميزان التجاري	إجمالي الواردات	الصادرات
1990	8.96	3.11	77.9	12.88
1991	18.47	4.67	7.77	12.44
1992	21.84	3.21	8.3	11.51
1993	23.35	2.42	7.99	10.41
1994	35.06	-0.26	9.15	8.89

الفصل الثالث عشر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

10.26	10.1	0.16	47.66	1995
13.22	9.09	4.13	54.75	1996
13.82	8.13	5.59	57.71	1997

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الجزائر (2008-2015).

نلاحظ من الجدول أن سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة تذبذبات طفيفة كانت منخفضة ثم بدأت بالارتفاع في سنة 1991 بـ 18,47 مقارنة بالميزان التجاري منخفض جدا حتى سنة 1993 كانت سالبة وبالتالي فالميزان التجاري يعرف هشاشة فيه، وخلال هذه الفترة بدأت بالارتفاع حتى وصلت 5,59، وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط¹:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض؛
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الانتاجي لارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية؛
- عدم قيام الدول المنافسة الاخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الاثر المترتب عن التخفيض؛
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة والمعايير الصحية والامنية الضرورية للتصدير؛
- الاستجابة لشرط مارشال-ليرنر والقاضي بان تكون: $em + \epsilon_m > 1$ ؛

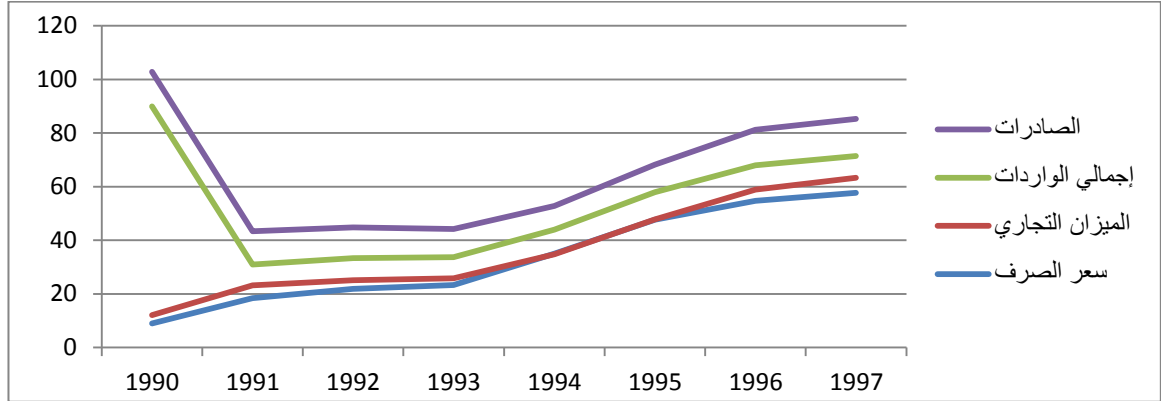
أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح؛

- إلا أن التخفيض حتى وان تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة الى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، اذ تتأثر قيمة الصادرات والواردات بعملة التسوية كما قد تتسم تغيرات الاسعار بالبطء فتؤثر على حركة الصادرات والواردات، ليتبعها في مرحلة مواليه اتجاه الكميات نحو الارتفاع لكي تغطي اثر السعر، كما يتوقف نجاح التخفيض على طبيعة التدهور في الميزان التجاري الذي يجب

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 134-135.

ألا يكون كبيرا جدا، مع الإشارة إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المصدرة بالعملات الأجنبية.

الشكل رقم(03-03): تغير سعر الصرف والميزان التجاري لفترة (1997-1990)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول(06-03)

المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1998-2013

الجدول(07-03): تغير سعر الصرف والميزان التجاري(1998-2013)

السنوات	سعر الصرف	الميزان التجاري	إجمالي الواردات	الصادرات
1998	58.74	1.51	8.63	10.14
1999	66.57	3.36	8.96	12.32
2000	75.26	12.3	9.35	21.65
2001	77.22	9.61	9.48	19.09
2002	79.68	6.7	12.01	18.71
2003	77.39	11.14	13.32	24.46
2004	72.06	14.27	17.95	32.22
2005	73.28	26.47	19.86	46.33
2006	72.65	34.06	20.68	54.74
2007	69.29	34.24	26.35	60.59
2008	64.58	40.6	37.99	78.59
2009	72.65	7.78	37.4	45.19
2010	74.39	18.21	38.89	57.09
2011	72.94	27.94	44.94	72.88

الفصل الثالث عشر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

71.73	51.56	20.16	77.54	2012
64.71	54.98	9.72	79.36	2013

المصدر: من إعداد الطالبتين من التقارير السنوية للبنك الجزائر (2008-2015)

سمح التراكم المعترف لاحتياطات الرسمية للصرف ابتداء من سنة 2001 بالرغم من قفزة واردات السلع والخدمات يتحقق الانخفاض القوي للدين الخارجي خلال الفترة الثانية من عشرية 2000، ساهمت هذه العناصر الهامة وبشكل واسع في الحد من خطر العدوى المالية البحث للجزائر أمام تزايد حدة الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، وظهور أزمة الاقتصادية الدولية سنة 2009، وبالتالي فقد سمحت هذه العناصر بمواجهة آثار الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009.

وصل بنك الجزائر خلال سنة 2013 اتباع السياسة النشطة لسعر الصرف (التعويم الموجه) بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية ابتداء من منتصف سنة 2013، ويهدف تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف مابين المصاريف والحفاظ على الاستقرار المالي الخارجي.

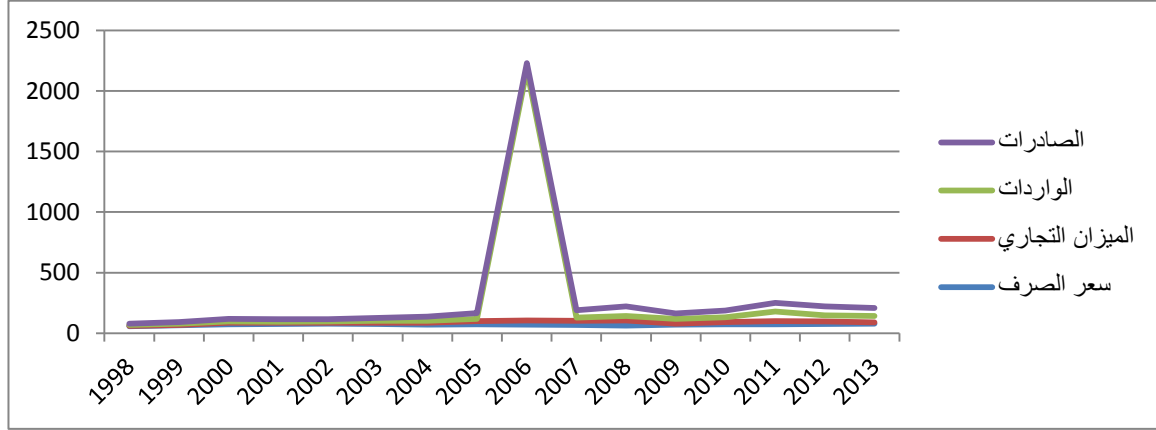
تتأغما مع تحرير نظام الصرف وتحسن ميزان المدفوعات، أقام بنك الجزائر سوق الصرف مابين المصاريف ابتداء من سنة 1996 تدعم أساسيات الاقتصاد الكلي لسياسة استقرار سعر الصرف الدينار عند مستواه التوازني، وحسب المؤسسات المعتمدة الأطراف، فقد بلغ سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار مستواه التوازني في 2004، السنة التي بدء فيها تحسن الوضعية المالية الصافية والتي استمر إلى غاية مجيء الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير سنة 2009 نتيجة لتفاقم الأزمة المالية العالمية، أما فيما يخص الجزائر حسب النموذج الذي طور من طرف بنك الجزائر فإن سعر الصرف الحقيقي الفعلي التوازني يتيح اتجاهه وفق أربعة أساسيات اقتصادية سعر البترول الخام الحقيقي، والنفقات العمومية وفارق الانتاجية ودرجة الانفتاح، ويعد سعر الصرف الحقيقي الفعلي في واقع الأمر مؤشر للوضعية التنافسية التي تضم المبادلات التجارية.

ومن خلال الجدول نلاحظ عدم وجود تناسب بين التغير في قيمة الصادرات وسعر الصرف والميزان التجاري والواردات خاصة سنة 2005، 2008، 2009، فتغير طفيف في سعر الصرف يقابله تغير كبير في المتغيرات الثلاثة بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية كما هو موضح سنة 2009 فارتفاع سعر الصرف يقابله انخفاض في الميزان التجاري.

وسجل الميزان التجاري عجز خلال 2001 متأثراً أساساً بتقليص صادرات ومن خلال هذه التغيرات

في الميزان التجاري عرف هشاشة الميزان التجاري أمام الصادرات التي شهد تقلصاً من حيث الحجم في ظروف يتميز باستمرار ارتفاع الوتيرة السنوية للواردات من السلع حتى ولو عرف انخفاض في الأونة الأخيرة.

الشكل رقم (03-04): تغير سعر الصرف والميزان التجاري لفترة (1998-2013)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (03-07)

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة 2013 - 2015

الجدول رقم (03-08): تغير سعر الصرف والميزان التجاري

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	سعر الصرف	الميزان التجاري	إجمالي الواردات	الصادرات
2014	80.57	0.32	59.67	59.99
2015	100.46	-18.08	52.64	34.08

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008-2015).

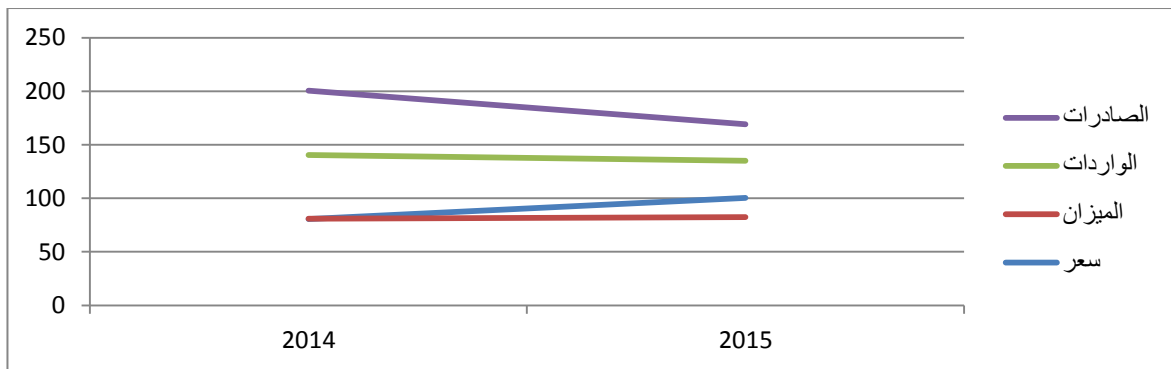
من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه شهدت سنة 2015 تقلبات حادة في أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية خاصة مقابل الدولار الأمريكي، وفي سياق هذه التقلبات في أسواق الصرف العلمية وانخفاض أسعار النفط واصل بنك الجزائر بصفته المشتري والبائع الرئيسي للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، وتدخله الناشط في سوق الصرف مابين المصارف الجزائرية لضمان هدفه في هذا المجال، وهو الحفاض على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريب من مستواه التوازني، ويجدر بالذكر أن المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يتم تحديده حسب أهم أساسيات الاقتصاد الوطني لاسيما أسعار النفط ومستوى الإنفاق العام والفارق في الانتاجية بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين.

أدى تراجع أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية العامة وكذا توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، في سياق انخفاض حاد لعملات الشركاء التجاريين للجزائر مقابل الدولار الأمريكي إلى بقاء مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار فوق مستواه التوازني، أمام هذا الوضع واصل بنك الجزائر تدخله اليومي خلال 2015 لغرض إبقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريب من مستواه التوازني الجديد وبهذا انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية بين سنة 2014-2015.

وبالنظر إلى حجم الاختلالات الخارجية والداخلية (العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات) فإنه لا يمكن لسعر الصرف أن يشكل المتغير التعديلي الوحيد بل من الضروري أيضا بدل جهول موازية من حيث ضبط أوضاع المالية العامة ومن حيث الإصلاحات الهيكلية لغرض تنويع الاقتصاد ورفع الصادرات خارج المحروقات.

وفي ضوء هذه التطورات انتقل رصيد الميزان التجاري من شبه توازن سنة 2014 بـ 459 مليون دولار إلى عجز قدره 18,08 دولار سنة 2015، بالفعل كانت أسعار النفط حادة بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من 18 سنة من الفوائض المتتالية، بعد إن ارتفعت سنتي 2013-2014 تراجعت هذه الصادرات سنة 2015 مسجلة بـ 1,48 مليار دولار مقابل 1,67 مليار دولار سنة 2014، وبعد مرور أكثر من 18 سنة من الارتفاع دون انقطاع باستثناء الركود النسبي المسجل سنة 2009، انخفضت الواردات بشكل كبير سنة 2015 مسجلة بـ 52,64 مليار دولار مقابل 59,67 مليار دولار سنة 2014 أي بانخفاض قدره 7,02 مليار دولار خص هذا الانخفاض المعتبر للواردات جميع فئات المنتجات ولكن بمستويات مختلفة، وهذا راجع إلى اعتماد الحكومة لسياسة ضبط الواردات عن طريق اللجوء إلى نظام الحصص لتسيير التجارة الخارجية وليس راجع لتخفيض قيمة الدينار.

الشكل رقم (03-05): تغير سعر الصرف والميزان التجاري لفترة (2014-2015)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03-08).

كان الاقتصاد الجزائري تحت الرقابة التامة للدولة حيث أدى نظام تسيير العلاقات الاقتصادي والتجارية بهذه الطريقة إلى إعطاء صورة خاطئة للسوق الداخلية التي كانت شبه معزولة عن التأثيرات الخارجية وبالتالي لم يكن باستطاعة سعر الصرف أن يؤثر على تطور الاقتصاد ونتيجة لذلك وجدت الجزائر نفسها أمام مشكلة المغالاة في قيمة الدينار، بالإضافة إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري أدى إلى زيادة الصادرات بينما صاحبها تزايد في الواردات من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى عوامل عدة من بينها الانفتاح الاقتصادي على الاسواق العالمية وتنوع المنتجات والخدمات بالإضافة إلى زيادة معدل نمو السكان وغيرها من العوامل المؤثرة على الواردات، وبدأت عملية التخفيض حتمية لا بد منها من أجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وبعد التوجه إلى مؤسستي بريتون وودز قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض القيمة الخارجية للدينار وهي تهدف بذلك إلى تحقيق آثار ايجابية بفضل هذا التخفيض.

إن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادي وهذا بعد معرفة وتحديد حالات التي يكون إما فائض أو عجز.

تحسنت المؤشرات الاقتصادية في الجزائر منذ منتصف التسعينات، ويعود ذلك إلى سياسات الإصلاحية المعتمدة وتحرير سعر صرف الدينار بعد تخفيض قيمته وهذا ما كان له أثر ايجابي على تحسن الوضع الاقتصادي وعودة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، ولسعر الصرف علاقة طردية مع الميزان التجاري.

خاتمة عامة

سعر الصرف يعتبر المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، ويعرف سعر الصرف على أنه "سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى" كعنصر مهم في اقتصاديات الدول لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة، ومن خلال دراستنا وعلى سبيل المثال أن له أثر كبير على أسعار التصدير والاستيراد وبالتالي على عرض وطلب السلع والخدمات.

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على فعالية التجارة الخارجية بصفة خاصة، وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة على تحقيق توازن الاقتصاد الكلي، فهو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، أن استخدام الدول لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض الأول منه القضاء على اختلالها الخارجي وإنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة، وكانت الجزائر واحدة من الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة صرفها.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا أن العلاقة الموجودة بين المتغيرات الحاصلة في سعر الصرف والميزان التجاري هي علاقة طردية، أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعية الميزان التجاري بإضافة إلى وجود علاقة طردية أيضا بين تغيرات أسعار البترول والميزان التجاري، حيث كلما زادت وتحسنت أسعار البترول نتج عن ذلك تحسن في الميزان التجاري.

❖ اختبار الفرضيات:

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبارات فكانت الإجابة كما

يلي:

• **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن تقلبات أسعار الصرف ناتجة عن التفاوت في الطلب على العملات المختلفة والمعروضة عنها، فقد ثبتت صحة هذه الفرضية جزئيا فقط لأن هناك عوامل أخرى فالنية تأثر ولكن بشكل غير مباشر في أسعار الصرف مثل:

- ظروف السوق؛
- خبرة المتعاملين وأوضاعهم؛
- الكميات المتعامل بها ودرجات السيولة؛
- مدى الحاجة للعملة المطلوبة، ومدى التنوع في العمليات.

- **الفرضية الثانية:** وتتمحور كون أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل له أثر إيجابي لتحسين وضعية الميزان التجاري وهذا الفرضية خاطئة.
- **الفرضية الثالثة:** أنه بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة إخلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات وسياسات تكميلية، وهذا لا يتماشى مع وضعية الاقتصاد الجزائري، كون الصادرات الجزائرية تركز على منتج وحيد ألا وهو البترول وبالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط.

❖ النتائج:

من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا ما يلي:

- 1- توجهت معظم الدول المتقدمة بعد انهيار نظام بروتن وودز إلى اعتماد ترتيبات أسعار صرف مرنة(عائمة) وقد كان هذا التوجه انطلاقا من النظام الاقتصادي الذي تتبعه، بالإضافة إلى الطبيعة الهيكلية لاقتصاداتها التي تتسم بالمتانة والتطورات وهو ما يوفر للعملة قدرا كبيرا من الاستقرار في قيمتها؛
- 2- يتأثر سعر الصرف بمجموعة كبيرة من المؤشرات الاقتصادية التي تجعله يتعرض إلى تقلبات قد تجعله غير مستقرة؛
- 3- تحاول نظريات أسعار الصرف تفسير الاختلافات أسعار الصرف بين الدول؛
- 4- الميزان التجاري يعتبر من أهم أقسام ميزان المدفوعات فهو يبرز السلع التي تمتلك فيها الدولة ميزة تنافسية، كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في اختراق الأسواق الدولية؛
- 5- أدى الظهور المفاجئ لسعر البترول إلى دخول الاقتصاد الوطني في أزمة حادة أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع تكاليف الصرف؛
- 6- كما يبين الميزان التجاري مدى متانة هيكل اقتصاد البلد من خلال هيكل الصادرات والواردات السلعية؛
- 7- يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية التي حالت دون تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملات الاجنبية ما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف؛

8- عدم التوافق بين الاختلال في الميزان التجاري الجزائري الذي يصنف على أنه اختلالا هيكليا وطبيعة سياسة التخفيض باعتبارها إجراء مؤقت وظرفي وهذا ما أدى إلى ضعف تأثير هذه السياسة على الميزان التجاري؛

9- التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لم يكن الهدف منها التأثير على الميزان التجاري بجانبه الصادرات والواردات بقدر مكان الهدف هو تصحيح سعر الصرف ذاته والانتقال إلى نظام أكثر مرونة؛

10- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات تزامن في مجملها إلى مساندة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية كلها قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات؛

11- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارج نطاق سياسة تخفيض الدينار.

❖ توصيات:

وبناء على النتائج السابقة نقترح مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- 1- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار صرف الدولة ؛
- 2- يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر صرف وجعله كأداة لضبط التجارة الخارجية؛
- 3- يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثير على أسعار الصرف؛
- 4- القضاء على الأسواق الموازية بتخفيض سعر العملة؛
- 5- ضرورة وضع سياسات اقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية؛
- 6- ضرورة تشجيع الصادرات خارج المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطيات الصرف وتنويعها عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير في الخارج؛

7-ضبط أو التقليل من تصدير المواد الأولية التي يمكن استغلالها وتنميتها محليا وضرورة تشجيع الاستثمار نحو التصدير.

❖ آفاق الدراسة:

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت البحث إلا أنه لم يتناول كل الجوانب ، فهذا البحث لا يخلو من بعض النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:

- دور وأثر الصادرات غير النفطية على تحديد وضعية الميزان التجاري.
- قدرة نظريات سعر الصرف في تفسير تطورات سعر صرف الدينار الجزائري.
- أثر تغير سعر الصرف على السياسة المالية في الجزائر

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

- 1- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
- 2- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2007.
- 3- بكري كامل، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2002.
- 4- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، لبنان، 2003.
- 5- برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.
- 6- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 7- زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
- 8- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 9- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 10- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- 11- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- 12- لحو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حينا المصرية، لبنان، 2010.
- 13- ماهر كنجشكري، مروان عوض، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 14- مجدي محمود شهاب، عاد لأحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005.
- 15- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1997.
- 16- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- 17- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- 18- موردخا يكر يانين، الاقتصاد الدولي "مدخل لسياسات"، ترجمة: محمد ابراهيم منصور ومسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 19- محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.

- 20- محمد عيسوعبدالله موسيبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل للبنان للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.
- 21- محمد السيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999.
- 22- محمد علي العامري، الادارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013.
- 23- محمد عبد المنعم مفر، فريد مصطفى أحمد، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.
- 24- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، بيروت، 1979.
- 25- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- 26- مروان عطوان، أسعار صرف العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992.
- 27- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، (النظريات والسياسات)، دار الفكر، عمان، 2011.
- 28- سمير فخرينعيمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة قوانينها وعكاساتها على الميزان المدفوعات، دار اليازور بالعلمي قلنشر والتوزيع، 2011.
- 29- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 127.
- 30- عبد الحسن الجليلي عبد الجليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف فوادار تهيظلا لصد ماما الاقتصادية - نظريات وتطبيقات - الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 31- عبد المجيد قدي، نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
- 32- عبد المجيد قدي، الدخلاء لسياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 33- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 34- عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمن حبيب، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986.
- 35- عبد العظيم حمدي، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار زاهر، بدون سنة النشر.
- 36- عبد الرحمن يسرى احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 37- عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.
- 38- عبد الرحمن يسرى أحمد، إيمان محبزي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 39- عبد الرحمن يسرى أحمد، محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- 40- عدنان تايها النعيمي، ادارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
- 41- علي عباس، ادارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

- 42- عرفانتقيا الحسني، التمويل الدولي، مجد لاويل للنشر، عمان، 1999.
- 43- فؤاد هاشم معوض، التجارة الخارجية والدخلاقومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.
- 44- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 45- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 46- صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.
- 47- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 48- رسمية أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المعترف للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 49- رشاد العصار، عليان شريف، المالية الدولية، دار السيرة، عمان، 2000.
- 50- شقير نوريموسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، 2012.
- 51- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 52- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 53- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 54- نشأة نبيل لوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006.
- ثانيا: الرسائل الجامعية:
- 55- بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط، مذكرة ماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
- 56- بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية "حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002.

57-دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

58-حنان لعروق، سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

59-لحسن جديدين، تسير خطر سعر الصرف، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004.

60- محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال، كلية التجارة، فلسطين، غزة، 2016.

61-محمد لمين بربري، الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010-2011.

62-عبد الجليل هجير، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

63-صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف - دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر -، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

ثالثا: المجلات:

64-ايت يحي سمير، التعويم المدار بين التصريح والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011.

65-مبارك بوعشة، السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الانسانية، العدد12،جامعة قسنطينة، الجزائر،1999.

66-سليم رشيد عبود الزبيدي، أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم " دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية" للفترة(2005-2011)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد الثاني عشر.

67-سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل انتاج وتجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق، 2009.

68-عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف- حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-، مجلة البحوث والدراسات، العدد 12،جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999.

69-صبيحة قاسم هاشم وآخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد25، العراق، 2009.

-70

توفيقعبدالرحيمميووسفحسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة لأجنبية، دارالصفاء للنشر والتوزيع،الأردن،2010.

رابعاً: المداخلات

71-محمد بن زيان، الطاهر زياني، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، المنظم أيام21-22 ماي 2002، جامعة سعد دحلب، البليلة2002.

72-عبدالحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم لإدارية، جامعة الزيتونة،الأردن،16-18 ماي 2007.

خامساً: تقارير

73- تقارير السنوية للبنك الجزائر (2008-2015).

74- centre National de l' Informatique et des Statistiques, **statistiques du commerce extérieur de l' Algérie**, période année 2012.

المراجع باللغة الأجنبية

أولاً: الكتب

75- MadaharChérif ,**Les tau du change**, revue- les essentiels de la banque, juin 2002.

76- Gregory Mankiew.**Macroeconomie**.3^{ème} édition.Deboeck Université. Belgique, 2003.

ثانياً: المواقع الالكترونية:

77-حسان خضر، برامج اصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، WWW.arab-ari.org/cour25/pdf

78 - موقع الجمارك الجزائرية [/http://www.douane.gov.dz](http://www.douane.gov.dz)

قائمة الملاحق

الوحدة: مليون دولار أمريكي

التوزيع السلعي لصادرات (2001 - 2012)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	النسبة المئوية
المواد الغذائية	28	35	49	59	67	73	88	119	113	315	355	313	0,42
الطاقة والزيوت	18529	18098	23972	31325	45325	53557	59197	77256	44128	55527	71427	91794	97,04
المواد الخام	37	51	50	90	134	195	169	334	170	94	161	166	0,23
المواد نصف مصنعة	504	551	509	571	651	828	993	1384	692	1056	1496	-	2,24
سلع التجهيز الفلاحي	22	20	01	00	01	01	01	01	00	01	-	01	0,001
سلع التجهيز الصناعي	45	50	30	47	36	44	46	67	42	30	35	-	0,04
سلع الاستهلاك	12	27	35	14	19	43	35	32	49	30	15	30	0,02
مجموع الصادرات	19177	18832	24646	32086	46232	54741	60529	79193	45194	57053	73489	73891	100

Source : centre National de l' Informatique et des Statistiques, **statistiques du commerce extérieur de l' Algérie**, période année 2012.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

التوزيع السلعي للواردات (2000 - 2012)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	النسبة المئوية
المواد الغذائية	2416	2396	2740	2678	3597	3587	3800	4954	8713	5863	6058	9850	8983	19,19
الطاقة والزيوت	129	139	145	114	137	212	244	324	594	549	955	1164	1887	04,03
المواد الخام	428	478	562	689	784	751	843	1325	1394	1200	1409	1783	1824	03,90
المواد نصف مصنعة	1655	1872	2336	2857	3645	4088	4934	7105	10014	10165	1098	10685	10370	22,16
سلع التجهيز الفلاحي	85	155	148	129	173	160	96	146	174	233	341	387	329	00,70
سلع التجهيز الصناعي	3068	3435	4423	4955	7139	8452	8528	8534	13093	15139	15776	16050	13453	28,75
سلع الاستهلاك	1393	1466	1653	2112	2798	3107	311	5243	6397	6145	5836	7328	9955	21,27
مجموع الصادرات	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39292	40472	47247	46801	100

Source : centre National de l' Informatique et des Statistiques, **statistiques du commerce extérieur de l' Algérie**, période année 2012.

المخلص

المخلص:

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، إلى جانب تأثيرات سعر الصرف خاصة على الميزان التجاري وتخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في إطار الإصلاح الهيكلي ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، ومن خلال تحليل تغير سعر الصرف والميزان التجاري خلال فترة (1990-2015) ، توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يركز على الصادرات من المحروقات والذي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف - الميزان التجاري- تخفيض قيمة العملة- الصادرات والواردات.

Résumé :

Le but de cette étude est de clarifier la relation existant entre les taux de change et les changements de la balance commerciale, ainsi que les effets des taux de change en particulier sur la balance commerciale et la réduction de la monnaie locale, qui est entré dans la réforme structurelle et son rôle dans la réduction du déficit de la balance de la valeur commerciale, et par le changement de l'échange et l'analyse prix de la balance commerciale au cours de la période (1990-2015), cette étude a révélé que la politique de taux de change suivie en Algérie ont pas été efficaces pour corriger le déséquilibre dans la balance commerciale, et cela est dû à la nature de l'économie nationale, qui est basée sur l'exportation d'hydrocarbures et qui est soumis à la tarification de l'OPEP.

Mots-clés:

taux de change - Solde Altjara- dévaluation Alamlh- exportations et les importations